



جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثر النفقات العمومية في تمويل الميزانية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد تنمية

الأستاذ المشرف:

شريف محمد

من إعداد الطالبين:

• بناحل فتيحة.

• رزاق فوزية.

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ

السنة الجامعية 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محتويات البحث

أرقام الصفحات

المحتويات

الشكر

إهداء

قائمة الأشكال

أ..... مقدمة

الفصل الأول : النفقات العمومية

2..... تمهيد الفصل الأول

3..... المبحث الأول: مفهوم النفقات العامة.

3..... المطلب الأول: الرؤية الاقتصادية للنفقات العامة.

4..... المطلب الثاني: معايير النفقات العامة.

5..... المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العمومية.

5..... المطلب الأول: التقسيمات العلمية و الاقتصادية.

7..... المطلب الثاني: التقسيمات العامة للنفقات العامة.

10..... المبحث الثالث: قواعد وأسس النفقات العامة.

10..... المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة.

11..... المطلب الثاني: أسباب زيادة النفقات العامة.

14..... المطلب الثالث: ترشيد النفقات العمومية.

14..... المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

14..... المطلب الأول : الآثار المباشرة للنفقات العامة.

17..... المطلب الثاني : الآثار غير المباشرة للنفقات العامة.

21..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : الميزانية العامة وكيفية تمويلها

- 23..... تمهيد الفصل الثاني
- 24 **المبحث الأول:** مفاهيم أولية الميزانية ومراحل إعدادها.
- 24..... **المطلب الأول:** تعريف الميزانية العامة.
- 27..... **المطلب الثاني:** مبادئ الميزانية العامة.
- 29..... **المطلب الثالث :** مراحل إعداد الميزانية.
- 32..... **المبحث الثاني:** مصادر تمويل الميزانية العامة.
- 32..... **المطلب الأول:** مفهوم الإيرادات العامة.
- 33..... **المطلب الثاني :** أنواع الإيرادات العامة.
- 36..... **المطلب الثالث:** تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر.
- 39..... **المبحث الثالث:** ميزانية الأداء التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي.
- 39..... **المطلب الأول:** تأثير الميزانية العامة بالظروف الاقتصادية.
- 40..... **المطلب الثاني:** الميزانية العامة و التوازن المالي.
- 41..... **المطلب الثالث:** الميزانية العامة والتوازن الاقتصادي والاجتماعي.
- 44..... خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثالث: علاقة النفقات العمومية بالميزانية العامة

- 46..... تمهيد الفصل الثالث.
- 47..... **المبحث الأول:** تطور النفقات العمومية.
- 48..... **المطلب الأول:** تطور النفقات العمومية.
- 50..... **المطلب الثاني:** تطور نفقات التسيير و التجهيز.
- 54..... **المطلب الثالث:** التحفيزات الاتفاقية.
- 58..... **المبحث الثاني:** النفقات العمومية و مؤشرات النشاط الاقتصادي.
- 59..... **المطلب الأول:** المؤسسات الاقتصادية (العمومية و الخاصة).
- 61..... **المطلب الثاني:** العمالة في المؤسسات العمومية و الخاصة.
- 62..... **المطلب الثالث:** مؤشر النمو الناتج المحلي الخام PIB.

| | |
|---------|---|
| 64..... | المبحث الثالث: أثر النفقات العمومية على الميزانية العامة..... |
| 64..... | المطلب الأول: أثر النفقات على الإيرادات..... |
| 74..... | المطلب الثاني: أثر نفقات التسيير على الإيرادات..... |
| 77..... | المطلب الثالث: أثر نفقات التجهيز على الإيرادات..... |
| 80..... | خلاصة الفصل الثالث..... |
| 82..... | خاتمة..... |
| 85..... | قائمة المراجع..... |

الملخص

تشكرات

نحمد الله حمدا كثيرا ، لأنه وفقنا في ميداننا الدراسي

ومن خلال هذا العمل نتوجه بالشكر الجزيل لكل من

ساعدنا من قريب أو بعيد، ونخص شكرنا هذا إلى

الأستاذ الفاضل شريف محمد الذي لم ينخل علينا

بنصائحه وإرشاداته والى كل أساتذة العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير .

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدتي الكريمة التي بدعاؤها أنال

توفيقتي

والى البحر الدائم العطايا الذي أفديه بالغالي والنفيس، والدي

والى كل من شجعني بجانبى خطوة بخطوة التي هي صديقتي

"فتيحة" أسأل الله أن يوفقها في حياتها والى كل من يعرفني

من بعيد أو قريب وخاصة إخوتي وخالتي وعماتي

والى كل عائلة "رزاق"

ونرجو من الله التوفيق

فوزية

إهداء

بسم الله ابدأ كلامي ... الذي بفضلہ وصلته لمقامي هذا
الحمد و الشكر على ما أتاني ، أهدي هذا العمل إلى الذي منني
كل ما يملك ولم يأخذ جهدا في تقديم الدعم لي ماديا
ومعنويا ونفسيا حتى كنت نباتا استوى على سوقه بإذن الله
وسر نجاحي ونور دربي ... والدي الغالي
إلى نبع المحبة والحنان والوفاء وأغلى ما املك
إلى من اشتاق إلى رؤيتها والدي الحبيبة
إلى منهم سندي في الحياة إخواني، محمد، عبد القادر، ناصر،
عبد الرحمان، وأختي الوحيدة، فاطمة وزوجها الفاضل عبد السلام
إلى من أحن واشتاق إليهم دائما
إلى كل صديقاتي جميعا خاصة رفيقة المشوار الدراسي فوزية
إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

فتيحة

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-----------------|
| 9 | تقسيمات النفقات العامة | الشكل رقم (1-1) |
| 20 | الآثار الاقتصادية للنفقات العامة | الشكل رقم (1-2) |
| 48 | النفقات العمومية | شكل رقم (3-3) |
| 48 | تطور النفقات العمومية | شكل رقم (3-4) |
| 50 | نفقات التسيير | شكل رقم (3-5) |
| 50 | تطور نفقات التسيير | شكل رقم (3-6) |
| 52 | نفقات التجهيز | شكل رقم (3-7) |
| 52 | تطور نفقات التجهيز | شكل رقم (3-8) |
| 54 | تطور تكلفة الإعفاء الضريبي | شكل رقم (3-9) |
| 56 | تطور حصيلة IBS | شكل رقم (3-10) |
| 57 | تطور حصيلة TAP | شكل رقم (3-11) |
| 59 | تطور حجم المؤسسات العمومية | شكل رقم (3-12) |
| 60 | تطور حجم المؤسسات الخاصة | شكل رقم (3-13) |
| 61 | تطور العمالة في المؤسسات العمومية والخاصة | شكل رقم (3-14) |
| 62 | الناتج المحلي الخام | شكل رقم (3-15) |
| 63 | تطور الناتج المحلي الخام | شكل رقم (3-16) |
| 64 | النفقات العمومية على الإيرادات العمومية | شكل رقم (3-17) |
| 66 | تكلفة الإعفاء الضريبي إلى الإيرادات العمومية | شكل رقم (3-18) |
| 67 | حصيلة TAP إلى الإيرادات العمومية | شكل رقم (3-19) |
| 68 | تطور حصيلة IBS إلى الإيرادات العمومية | شكل رقم (3-20) |
| 69 | تكلفة الإعفاء الضريبي إلى الحصيلة الجبائية | شكل رقم (3-21) |
| 70 | حصيلة TAP إلى الحصيلة الجبائية | شكل رقم (3-22) |
| 71 | حصيلة IBS إلى الحصيلة الجبائية | شكل رقم (3-23) |

| | | |
|----|---|----------------|
| 72 | النفقات العمومية إلى الإيرادات العادية | شكل رقم (3-24) |
| 73 | النفقات العمومية إلى الإيرادات السيادية | شكل رقم (3-25) |
| 74 | نفقات التسيير على الإيرادات العمومية | شكل رقم (3-26) |
| 75 | نفقات التسيير على الإيرادات العادية. | شكل رقم (3-27) |
| 76 | نفقات التسيير على الإيرادات السيادية | شكل رقم (3-28) |
| 77 | نفقات التجهيز على الإيرادات العمومية | شكل رقم (3-29) |
| 78 | نفقات التجهيز على الإيرادات العادية | شكل رقم (3-30) |
| 79 | نفقات التجهيز على الإيرادات السيادية | شكل رقم (3-31) |

مقدمة

مقدمة:

مع إتساع دور الدولة زاد الإهتمام بالنفقات العامة، حيث احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية، و أصبحت أداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة، إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

و يتحلى الدور الذي تلعبه النفقات العامة بأنها تكتسي أهمية بالغة في الإقتصاد الوطني من خلال وظائفها الثلاث و التي يجب مراعاتها و من بينها التخصيص الأمثل للموارد، بالإضافة على تأثيراتها المتواصلة في ظل سياسة متكاملة وفق مجموعة من الآليات من أجل تحقيق أهم الأهداف المرجوة.

فتنامي الطلب على مقومات الحياة الأساسية كخدمات الصحة و التعليم و الأمن... إلخ أدى إلى زيادة مسؤولية الدولة في سبيل تلبية هذا الطلب مما يتحتم على المسؤولين إعادة النظر في تسيير و استخدام الموارد المتاحة الطبيعة و المالية بالشكل العقلاني لتخصيص مختلف الموارد باللجوء إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام من خلال الحرص على مدى سلامة الأساليب و الأدوات المستخدمة لتقرير المشاريع و الخدمات العمومية و الرقابة عليها و تذليل العقبات التي تواجهها، فالدول المتقدمة حاليا اهتمت اهتماما كبيرا بتطوير أسلوب الإدارة بالأهداف في القطاع الحكومي و الميزانية العامة خاصة .

و الجزائر كغيرها من الدول و التي تتميز بنظام ميزاني مميز بالاهتمام بجانب النفقات و التي بدورها عرفت عدة أزمات اقتصادية كالأزمة البترولية سنة 1986 و هشاشة الاقتصاد الوطني و تدني المستوى المعيشي للمواطنين، ساهم في ضرورة القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، منها إصلاح هيكل النفقات العامة و إتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال خلال الفترة 1990 – 1999 ، بينما شهدت الفترة ما بين 2001 – 2009 سياسة مغايرة من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو الذي رصدت لهم مبالغ مالية جد ضخمة من أجل الرفع من مستويات التنمية و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية فضمن التنمية المستدامة يتطلب بلوغ مستوى معين من المؤشرات الاقتصادية خاصة مع تطور الأوضاع على المستوى الوطني و على المستوى الدولي و ظهور التكتلات الاقتصادية الجهوية و الإقليمية بالإضافة إلى ظاهرة الاندماج الاقتصادي العالمي التي تفرض ضرورة اتخاذ القرارات الاقتصادية المنطقية و العقلانية خاصة فيما يتعلق بتسيير المال العام و مدى تحقيقه للأهداف المحددة من خلال سياسة الإنفاق.

و على ضوء على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية :

- ما مدى اثر النفقات العمومية في تمويل الميزانية العامة خاصة مع التغيرات الكبيرة التي شهدتها الإقتصاد الجزائري؟

و تنجر عن هذه الإشكالية مجموعة من التسؤولات الفرعية تتمثل فيما يلي :

- ما هو الشكل النظري للنفقات العمومية و ما علاقة النفقات العمومية بالميزانية العامة؟
- ما مدى رشادة توظيف النفقات العامة في ظل الميزانية العامة في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة توجيهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر في تسيير الموارد و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية؟

الفرضيات :

- النفقات العمومية وسيلة الدولة لبلوغ الاهداف وتحقيق النفع العام
- أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي خاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية
- التنسيق المحكم بين الميزانية العامة والخطة الاقتصادية

أسباب اختيار الموضوع:

- ظاهرة تزايد النفقات العمومية المتسارعة في الجزائر.
- اهتمام الجزائر بسياسة الإنفاق العام لما له من آثار إيجابية و سلبية و التي يجب مراعاتها و التصدي لها خاصة مع التطورات الحاصلة.
- الدور الذي تلعبه النفقات العمومية في التأثير على الأداء الاقتصادي و التأثير على مختلف الجوانب الحكومية.

أهمية البحث:

و تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه، فموضوع النفقات العمومية يعتبر أحد الموضوعات الهامة في الوقت الراهن بالنسبة للدول النامية و خاصة الجزائر مع التراجع الكبير لأسعار البترول في الفترة الأخيرة فأهمية تزايد النفقات العمومية تكمن في الدور الذي تعكسه على أداء الإقتصاد الوطني و مدى فعالية التخطيط و التسيير و المراقبة لأي دولة في تنفيذ مشاريعها و مخططاتها التنموية.

أهداف البحث:

يمكن حصر أهداف الدراسة في العناصر التالية:

- عرض و تقديم الإطار الفكري للنفقات العمومية و الميزانية العامة.
- عرض أهمية النفقات العمومية و علاقتها بمؤشرات النشاط الإقتصادي.
- النفقات العمومية و علاقتها بالتوازن المالي و الاقتصادي و الاجتماعي.

حدود الدراسة:

ينحصر الإطار الزمني لهذا البحث للفترة (1995 – 2014)، و قد تم اختيار هذه الفترة الممتدة على 20 سنة. باعتبارها تمثل أهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري (في عدد من المجالات) و قد تم إعتبار سنة 1995 كسنة أساس لحساب بعض المؤشرات.

المنهج المستخدم :

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات المتبناة و نظرا لطبيعة البحث استخدمنا المنهج الوصفي و التحليلي.

حيث يتعلق الجانب الوصفي بإستعراض المفاهيم المتعلقة بالنفقات العمومية و الميزانية العامة، أما المنهج التحليلي فيتعلق بعلاقة النفقات العمومية بالميزانية العامة.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات المشابهة لمعالجة هذا الموضوع و لو بحدود معينة نذكر:

- مقراني حميد: مذكرة ماجستير بعنوان الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر للفترة (1988-2012) ، فالباحث هنا في هذا العمل ركز على المفاهيم الأساسية للإنفاق العام و الآثار الاقتصادية له ثم تطرق إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي (البطالة و التضخم)، من الجانب النظري و خصص الجانب التطبيقي حول تحليل و تقدير أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر.
- بن نوار بومدين: مذكرة ماجستير بعنوان النفقات العامة على التعليم- دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980 – 2008 حيث ركز الباحث من خلال هذا العمل على الإلمام بمختلف جوانب

النفقات العامة ثم تطرق إلى التحليل الإقتصادي للتعليم ثم تناول الإنفاق على التعليم كجزء من الإنفاق العمومي، ثم ركز على مكانة قطاع التربية الوطنية بالجزائر.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الحديثة وتضاربها، خاصة المتعلقة بالميزانية للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- صعوبة الإلمام بالموضوع من جميع النواحي نظرا لشساعة دراسته و تحليله.
- نقص في المراجع التي تطرقت لهذا الموضوع.

تقسيمات البحث و هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محطات بحثية، حيث تم التطرق في المحور الأول بعنوان النفقات العمومية و الذي شمله الجانب النظري فيما يخص مفهوم النفقات العامة و الرؤية الاقتصادية لها، معاييرها، تقسيماتها، ضوابطها و أثرها الاقتصادية.

أما المحور الثاني فخصصناه للميزانية العامة وكيفية تمويلها فاستعرضنا المفاهيم الأولية للميزانية العامة و مراحل إعدادها ثم تطرقنا إلى مصادر تمويل الميزانية العامة ثم ركزنا على أهمية ميزانية الأداء و البرامج و التوازن المالي و الاقتصادي و الاجتماعي.

أما الجانب التطبيقي فقد شمله المحور الثالث بعنوان علاقة النفقات العمومية بالميزانية العامة لفترة الدراسة (1995- 2014) من خلال إستعراض تطور النفقات العمومية ثم النفقات العمومية و مؤشرات النشاط الاقتصادي ثم تطرقنا إلى أثر النفقات العمومية على الميزانية العامة.

الفصل الأول

النفقات العمومية

تمهيد

ازدادت أهمية دراسة النفقات العمومية خاصة مع التطور المماثل الحاصل في در الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، مما جعلها تحظى باهتمام واسع من التحليل الاقتصادي وترجع أهميتها البالغة إلى كونها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة للدولة ومن هذا المنطلق تطرقنا في هذا الفصل إلى أربعة مباحث نستعرض في المبحث الأول مفهوم النفقات من خلال الرؤية الاقتصادية لها، تعريفها، أهدافها، ومعاييرها، أما المبحث الثاني فخصصناه لتبويب النفقات العامة العلمية والاقتصادية وكذا التقسيمات العامة وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى قواعد و أسس النفقات العامة من خلال تحديد ضوابط النفقات العامة و أسباب زيادتها وكيفية ترشيدها، وفي المبحث الرابع عرضنا أهم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة .

المبحث الأول : مفهوم النفقات العامة.

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة و توسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة و كيفية تمويلها

المطلب الأول: الرؤية الاقتصادية للنفقات العامة.

أولاً: الرؤية التقليدية.

لقد ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي مفهوم الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها في تأمين الدفاع والعدالة إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة ، وقد ترتب على ذلك اقتصار الإنفاق على تأدية هذه الوظائف التي تستهدف وفي بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر. وقد نادى المفكرون ضرورة الاقتصاد في النفقات العامة إلى أبعد الحدود وكان تبريرهم لذلك أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع وأن الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب وأن التوسيع في النفقات يعني التوسع في تحصيل المزيد من الضرائب أي تحمل الأفراد عبئاً ضريبياً أكثر، وهذا يؤثر على استهلاكهم ومدخراتهم ، حيث يمكن للأفراد استخدام المبلغ الذي دفع كضريبة في الحصول على سلعة استهلاكية وادخاره وترتب على ذلك بروز عدة مبادئ للفكر الكلاسيكي التي أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها :

- ✓ أفضل النفقات العامة هي أقلها حجماً.
- ✓ أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة وذلك من اجل تحقيق المبدأ الأول.
- ✓ حيادية النفقة العامة بمعنى ان النفقات العامة لا يجب ان تؤثر على الأنشطة الزراعية، الصناعية، التجارية وغيرها أو على المراكز النسبية لأصحاب الدخول المختلفة في المجتمع
- ✓ توازن الموازنة العامة سنوياً، حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام.

ثانياً- الرؤيا الحديثة : اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد الكساد العالمي الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، التي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي

تنشط الدورة الدموية النشاط الاقتصادي والتخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة. وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعة، نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج ازداد حجم النفقات العامة، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة، الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة وطنية شاملة، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها، وفي الدول النامية، تتحمل الدولة مسؤولية إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقامة المشروعات الأزمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي والتي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن نجاح الدولة في سياساتها الاقتصادية يعتمد على التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل والاستقرار والنمو الاقتصادي، ومع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة واحتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية وذلك بتحديد وتحليل مكوناتها، أنواعها، آثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني وأصبحت أداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة¹

ثالثا : تعريف النفقات العامة.

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو إنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة أنها ذات أركان ثلاثة هي: مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، الغرض هو تحقيق نفع عام .

المطلب الثاني: معايير النفقات العامة.

من المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بمناسبة ممارستها وقيامها بنشاطاتها ومهامها العامة وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة أثناء قيامها بنشاط. اقتصادي مماثل للأنشطة التي يباشرها الأفراد مثل المشاريع الإنتاجية فقد ثار خلاف نظري حول طبيعتها في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معارين، أحدهما قانوني والآخر وظيفي.

1-المعيار القانوني (المعنوي): وهو المعيار الكلاسيكي ويرتكز على الطبيعة القانونية للشخص بمعنى آخر أن النقطة الأساسية هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من

¹ بن نورة بومدين، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980 - 2008، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر 2010-2011، ص [11] -

أشخاص القانون الخاص فإن النقطة تعتبر خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من أغراض وعليه، فيعتبر الإنفاق عاما إذا قام بها شخص خاضع لقواعد القانون العام كالدولة وفروعها السياسية وجماعاتها المحلية بما يتوفر لديه من سيادة وسلطة أمره.

2-المعيار الوظيفي: ويرتكز هذا المعيار أساسا على الطابع الوظيفي والاقتصادي للشخص المنفق، وليس على الشكل القانوني لصاحب النفقة، من هنا لا يمكننا اعتبار جميع النفقات الصادرة عن الأشخاص العامة نفقات عامة، ما عدا تلك الأنشطة والمهام التي تقوم بها الدولة المستديمة من سلطتها وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتمثل النفقات التي يقوم الأشخاص الخاصة بإنفاقها تعتبر خاصة، وعلى العكس من ذلك فتعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة المفوضين من قبل الدولة في استخدام سلطتها، نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة لاستخدام السلطة.

3-هدف النفقة العامة: يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة ثم صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد، والسبب في ذلك يرجع إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع¹

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العمومية.

تحدد التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة بتعدد أغراض البحث وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة ومع ذلك يمكن حصرها في نوعين هما التقسيمات العلمية والاقتصادية والتقسيمات العامة.

المطلب الأول: التقسيمات العلمية و الاقتصادية.

أولا: النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها: تنقسم إلى ثلاث نفقات أساسية هي:

1- النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة و تشمل على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا و توفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

2- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدات بعض الأفراد والفئات التي توجد ظروف تستدعي المساندة مثل (إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة ..)

¹ محمدي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة- الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية 10، 2010، الطبعة الرابعة، ص [55- 61].

3- النفقات الاقتصادية: ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الإستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة، وتشتمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف أضاف إلى ذلك كافة الإعانات الاقتصادية والتي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.¹

ثانيا: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات ورؤوس أموال إنتاجية، أما النفقات التحويلية فهي تلك التي يترتب عليها الحصول على مقابل على السلع والخدمات أو رؤوس الأموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل

ثالثا : النفقات العادية وغير العادية: (النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية).

1- النفقات العادية: هي تلك في النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة أي كل سنة مالية مثل مرتبات العاملين

2- النفقات غير العادية : هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل النفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية

رابعا : النفقات القومية والنفقات المحلية (الإقليمية).

1- النفقات القومية: هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والقضاء و الأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.

2- النفقات المحلية (الإقليمية): هي تلك التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة²

المطلب الثاني: التقسيمات العامة للنفقات العامة.

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير و نفقات الاستثمار.

1- نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة، الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب..ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقة هذا النوع من النفقات موجهة أساسا إلى إمداد هيكل الدولة مما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الإسكندرية سنة، 2000، ص [36 - 40].

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص [46 - 49].

المجتمع على مختلف الأوجه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة و هي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدته من آثار، فهو غير مباشر لذلك يسمى بالنفقات الاستهلاكية تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح .
- التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع ويقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرها مهما في الرقابة المالية.¹

1- نفقات الاستثمار: هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول الملحق

بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب وهي:

- الاستثمارات المنفقة عن طريق الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأس المال.

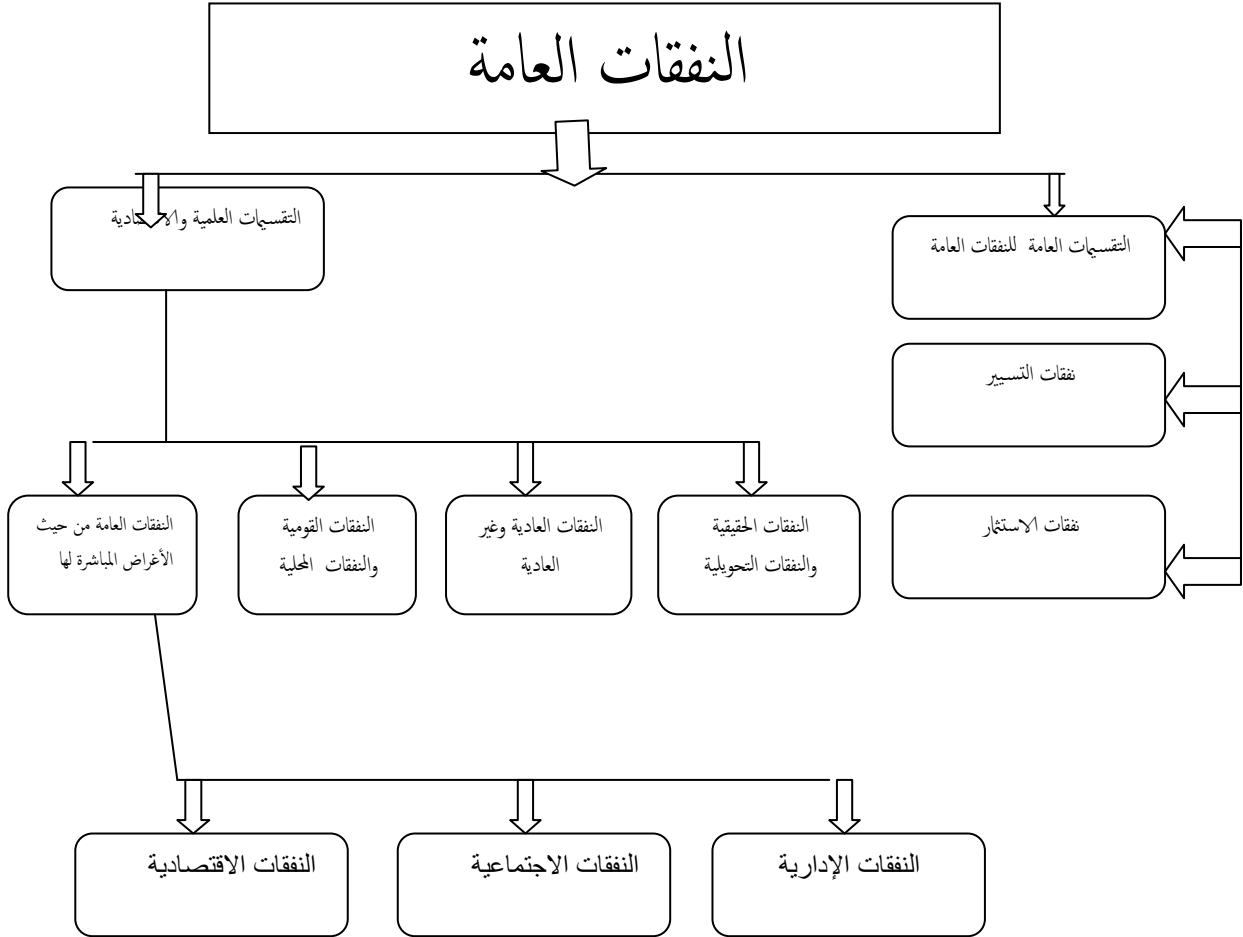
يتسم هذا النوع من النفقات بإجهاتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة. فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجذب جذورها في تحاليل الاقتصاد البريطاني "جون مينارد كينز" * الذي برهن أن في ركود اقتصادي تقوم النفقات الاستثمارية بإعادة التوازن الاقتصادي العام خلال الدور الذي يقوم به مضاعف الاستثمار، فلو افترضنا قيام الدولة بأنجاز استثمار معين (بناء طريق سيار) خلال فترة أزمة اقتصادية فالنفقة العامة الاقتصادية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين.²

* كينز: الاقتصادي كينز من مواليد (1883)، بدأ حياته كمدرس بجامعة كامبريدج، و لم يكن في بداية مشواره الدراسي إقتصاديا، إنما درس الرياضيات و قدم أطروحة في "نظرية الاحتمالات" و قد شارك في وضع الأسس الأولى لصندوق النقد الدولي عام (1944) من مؤلفاته النتائج الإقتصادية للسلم، (1919)، الإصلاح النقدي (1923) النقود (1930)، النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود (1936).

¹ محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 11، 2003 ص 77.

² محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الشكل رقم (1-1) تقسيمات النفقات العامة



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق .

المبحث الثالث: قواعد وأسس النفقات العامة.

إن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام، أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة وهذه القواعد التالية.

المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة.

1- قاعدة المنفعة القصوى: تعني قاعدة المنفعة القصوى أن تهدف النفقات العامة، إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينهما وفق جدول للأولويات يعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد القومي وتوجه نفقاتها إلى كل هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية، بالحجم والنوع والكم والتوقيت المناسبين مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية والعملات الأجنبية والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح وتراعي الدولة وذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة، أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة، وكيفية الوصول إليها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوفرة اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وفق معيار وآخر تحدده الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- قاعدة الاقتصاد والتدبير: تعني هذه القاعدة أن تحتنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتبذير، فيما إذا كانت هناك ضرورة و المنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير، حتى يتم تطبيق هذه القاعدة وإدراك الوفر في التكاليف، لتحقيق الشرد في الإنفاق العام وتحقيق الرشد في الإنفاق العام وتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة، يمتد سلطانها الى كل بند من بنود النفقات العامة، ويقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة، يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر وتعاون جهود الرقابة الإدارية والتشريعية التي تقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين

3- قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية:

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الارتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك، موافقة الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزمني والمكاني، وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة، وتظهر أهمية هذه القاعدة، أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، والتأكد من استمرار تحقيقهما من خلال ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية، عند إجراء الإنفاق العام، بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها¹.

المطلب الثاني: أسباب زيادة النفقات العامة.

أولاً : الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة.

ترجع أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وتغير طرق الحسابات العامة والتوسع الإقليمي والنمو السكاني . ونعطي فيما يلي شرحاً موجزاً لكل من هذه الأسباب

1- انخفاض القوة الشرائية للنقود: إن انخفاض القوة الشرائية للنقود تؤدي إلى أن تدفع الدولة عدداً من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل ذلك من أجل الحصول على ذات المقدار من السلع والخدمات، وهو ما يترجم بارتفاع المستوى العام للأسعار، و في الواقع فإنه لا توجد دولة إلا وتدهور نقدها خلال تطورها التاريخي ومن ثم تضخم أرقام موازنة الدولة، قد يعود إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وعلى ذلك فإن عند مقارنة حجم النفقات العامة في فترات مختلفة بغرض قياس مقدار تزايدها أن يحدث في اعتبارنا التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار أي في اعتبارنا مقدار تدهور القوة الشرائية للنقود ويمكن أن يتم هذا باستعمال المعادلة التالية :

النفقات العامة للأسعار الجارية

الأرقام القياسية للنفقات العامة =

المستوى العام للأسعار

2- تغير طرق الحسابات العامة: من أهم تغير طرق الحسابات العامة ما يلي:

أ - الأخذ بطريقة الموازنة الإجمالية بدلاً من الموازنة الصافية: يؤدي الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية التي تضخم رقم النفقات العامة دون أن تكون الزيادة زيادة حقيقية لهذه النفقات.

¹ خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الرابعة 2012، ص [61 - 64].

ب- **اختلاف مضمون النفقات العامة:** قد يختلف مضمون الموازنة العامة بين فترة وأخرى ففي بعض الأحيان تتناول الموازنة العامة جميع النفقات الدولية أي كان نوعها، وفي أحيان أخرى يترك جزء من النفقات العامة لبعض الهيئات العامة ذات الموازنات المستقلة أو الملحقمة.

ج- **اختلاف مدة النفقة العامة:** قد تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى زيادة المدة المقدرة بها النفقة العامة (وهي عادة سنة) ويحدث هذا الأمر عند تعديل بدء السنة المالية .

د- **تكرار حساب النفقة العامة:** يؤدي تكرار حساب النفقة العامة إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، ومثال ذلك تكرار حساب النفقة العامة الناتج من تعدد الموازنات و بسبب الإعانات التي تقدمها موازنة الدولة للموازنات العامة الأخرى.

هـ- **اختلاف الفن الإحصائي:** قد يؤدي اختلاف الفن الإحصائي بين سنة وأخرى إلى إيجاد زيادة ظاهرية في النفقات العامة

3- التوسع الإقليمي: تؤدي التغيرات التي تطرأ على مساحة إقليم الدولة إلى تغير في النفقات العامة، ومن ثم فإن هذا العامل، رغم أنه لا يعتبر من أسباب التغيرات الصورية في النفقات العامة، يجب أخذه بعين الاعتبار عند إجراء مقارنة لأرقام النفقات العامة بين فترة وأخرى تغيرت فيها مساحة إقليم الدولة، ومثال ذلك فترة إقامة بين مصر وسورية بين 1958- 1961، قد ترتب عليها زيادة النفقات العامة لتشمل نصيب كل من القطرين كالنفقات الحكومية الاتحادية .

4- النمو السكاني: تؤثر الزيادة السكانية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها ذلك أن هذه الزيادة السكانية تفرض على الدولة أعباء جديدة في ميادين الخدمات العامة مما يتطلب ازدياد النفقات العامة، ورغم أن زيادة النفقات العامة الناتجة من الزيادة السكانية لا تعتبر زيادة صورية إلا أن العادة قد جرت على إلغاء أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة، نظرا لأن هذه الزيادة السكانية تحدث بين ظاهرة طبيعية هي ميل السكان للتكاثر ومن أجل تحقيق ذلك فإن النفقات العامة (الحقيقية) تقسم على عدد السكان في كل فترة من الفترات.¹

ثانيا : **الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات:** يقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عنها وتتمثل في :

1- **الأسباب الاقتصادية:** تتمثل هذه الأسباب في

أ- زيادة الدخل الوطني لأنه يشجع الدولة على زيادة الضرائب والرسوم، وهذه الأخيرة تعود إلى الدولة على شكل إيرادات مما يمكن الدولة من زيادة حجم نفقاتها في أوجه مختلفة

¹ محمد سعيد فرهود، المبادئ المالية العامة، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1978-1979، الجزء الأول، ص [92-94].

ب- تتدخل الدولة بتوجيه الاقتصاد والتأثيرات بنياته فتلجأ إلى إنفاق مبالغ نقدية من موازنتها لتشجيع المشاريع الصناعية والسياحية. الخ، وكذلك منح قطاعات اقتصادية معينة إعانات فنية لإنشاء الصناعات التي تشعر أنها بحاجة إليها ، وهذا يتطلب إنفاق مبالغ كبيرة من المال مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة

ج- تأخذ الدولة على عاتقها أمر التنمية بشكل عام، فتتضح الخطط الاقتصادية والاجتماعية وتقوم أحيانا بتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية واستثمار الثروات الطبيعية لكي تزيد من القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل القومي وهذا ما يحتاج من المزيد من النفقات العامة ويؤدي إلى زيادة حجمها.¹

2- الأسباب المالية - ترجع الأسباب المالية إلى:

أ- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية لما لها من امتيازات السلطة العامة.

ب- وجود فائض من الإيرادات غير مخصصة لغرض معين مما يشجع الحكومة على اتفائه سواء في أوجه ضرورية أو غير ضرورية.

3- الأسباب السياسية: يمكن انتساب الزيادة في النفقات إلى تطور الإيديولوجيات السياسية سواء داخليا أو خارجيا، فمن بين الأسباب السياسية الداخلية انتشار مبادئ الديمقراطية اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل كما كان لتعدد الأحزاب السياسية وانتشارها وتنافسها على السلطة في غالبية الدول النامية، اتجه نظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية بقصد تحقيق رضاء الشعب كذا الإفراط، في تعيين بعض الموظفين مكفأة الحزب الأمر الذي ينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.²

إما على الصعيد الخارجي ازدياد النفقات الحربية حيث أن انتشار الحروب خاصة في القرن التاسع عشر مرتبط بزيادة النفقات العامة فقد تصل غالبا إلى نصف موازنة الدولة في أوقات الحروب³

بالإضافة إلى اتساع نطاق العلاقات الدولية و انتشار البعثات الدبلوماسية وتعد المؤتمرات و

المنظمات الدولية التي تشترك فيها الدول في العصر الحديث يؤدي إلى زيادة النفقات العامة

4- الأسباب الإدارية: تعد الأجهزة الإدارية في الدولة من أهم الأجهزة حيث أنها تحتوي على عدد هائل من الموظفين والمصالح مما يستدعي زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة و دفع مرتبات وأجور الموظفين.

5- الأسباب الاجتماعية:

لقد أدى تقدم الوعي الاجتماعي وانتشار المذهبي الاشتراكي وقوة الطبقة العاملة التي تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي لعناصر الطبقات الضعيفة وحماية وتقوية مركزها ونتيجة لهذا كله فقد أعدت الدولة

¹ محمد سعيد خصاونه، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 40.

² أحمد عبد السميع غلام، المالية العامة، مفاهيم و تحليل إقتصادي و التطبيق، ص 58.

³ فتحي أحمد دياب، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة 1، دار رضوان للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص [89 - 90].

المختلفة نظما للضمان الاجتماعي، وتقوم أساسا على ضمان وسائل العيش للأفراد وكفالة العلاج الطبي لهم ولا شك أن كل ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات العامة ومن الطبيعي أيضا أن تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة توسع الدول وخدماتها ورفع مستواها.

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العمومية.

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تحويل و مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية مع القضاء على مصدر التبذير إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصده الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف.¹

عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على العديد من العوامل توردها كالآتي:

- أ- **تحديد الأهداف بدقة:** بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة لبرامج الحكومة، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل
- ب- **تحديد الأولويات:** في ظل محدودية الموارد، يتعين علمنظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأوليات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.
- ج- **القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام:** بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج الموكلة إليها .
- د- **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:** ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة على النفقات العامة والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع
- هـ- **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:** من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفق الخطط التي يتم وضعها .

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

النفقات العامة تنقسم تبعاً لأغراضها إلى عدة أنواع مختلفة وهو ما يعني أن النفقات العامة تنتج آثاراً متعددة في مختلف المجالات، فهي تهدف في نطاق الاقتصاد العام إلى إشباع الحاجات الجماعية المختلفة، أي إلى تقديم خدمات عامة مختلفة كما أنها تؤدي بالإضافة إلى ذلك وفي نطاق الاقتصاد القومي ومكوناته إلا وهي الاستهلاك و الادخار والاستثمار، وإلى التأثير في المستوى العام للأثمان

¹ دومي حكمة، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر الفترة 1980 / 2012، مذكرة ماستر سنة 2014-2015، جامعة تيارت، ص 05، 06.

وفي توزيع الدخل القومي وبالتالي إلى التأثير في التوازن الاقتصادي العام على الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين.

المطلب الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة: هي تلك التي تشكل الآثار الأولية للإنفاق العام

أولا - أثر النفقات العامة على الإنتاج: تؤدي بعض النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر كالنفقات الاستثمارية، والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية وهناك نفقات أخرى تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل غير مباشر ومنها النفقات الحربية والنفقات الاجتماعية وفيما يلي توضيح هذه النفقات وأثرها على الإنتاج.

1- النفقات الاستثمارية: تكون على شكل أثمان آلات ومعدات الإنتاج، وتشمل أيضا تكاليف إقامة المصانع و إنشاء وسائل المواصلات كالطرق والسكك الحديدية (التي تستخدم لنقل المواد الخام إلى المصانع وغيرها)، وتؤدي النفقات الاستثمارية إلى زيادة رأس المال الوطني، وزيادة المقدرة الإنتاجية للبلاد وإلى الزيادة في حجم الدخل الوطني في المدى الطويل، ويلاحظ اهتمام الدول النامية بالنفقات الاستثمارية، وذلك رغبة منها في تحقيق التقدم الاقتصادي، ولأجل ذلك فهي تقوم بتوجيه قسم كبير من الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار في الصناعة والزراعة وغيرها من مجالات الاستثمار (ويطلق على النفقات الاستثمارية في إنشاء الطرق والمطارات، الموانئ، اسم نفقات البنية الأساسية الاقتصادية)

2- الإعانات الاقتصادية: وتشمل أنواعا متعددة من الإعانات منها.

أ- إعانات التصدير: وهي التي تمنحها بعض الدول للمنتجين والمصدرين فيها بهدف مساعدتهم تم على الصمود أمام منافسة السلع الأجنبية، وهذا من شأنه يؤدي إلى زيادة في كمية إنتاج السلع المعانة، وإلى تحسين الميزان التجاري، وإلى زيادة في العملات الأجنبية التي يحصل عليها المصدرون

ب- إعانات المؤسسات الخاصة: وهي الإعانات التي تمنح للمشروعات الخاصة التي تنتج للاستهلاك المحلي بهدف تشجيعها وتوجيه توظيف الأموال فيها ومن أمثلة ذلك الإعانات التي تدفع لأصحاب المصانع لتوسيع أو تحديث مصانعهم، أو لإنشاء مصانع جديدة و تسهم هذه الإعانات في زيادة حجم الإنتاج في هذه المصانع وفي ازدهار النشاط الاقتصادي

ج- الإعانات التي تمنح للمؤسسات العامة لتغطية العجز الحاصل في موازنتها : مثال ذلك ، إعانات مؤسسات السكك الحديدية والخطوط الجوية وغيرها من المؤسسات التي تؤدي خدمات عامة أو تنتج سلعا لفائدة المواطنين

د- إعانات الاستهلاك: وتشمل الإعانات التي تدفع للمواد الأساسية الضرورية (كالسكر والأرز والدقيق) لأجل تخفيض أسعارها وبالتالي تخفيض تكاليف المعيشة وتدفع عادة للمنتجين لها محليا أو للمستوردين لهذه السلع.

3- النفقات الحربية: كان ينظر سابقا في الفقه المالي التقليدي، إلى اعتبار النفقات الحربية من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، التي تؤدي إلى تجميد استهلاك مبالغ مالية كبيرة، كان بإمكان استخدامها لإنتاج سلع استهلاكية للمواطنين، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، ولكن الفقه المالي الحديث، أثبت عدم صحة المفهوم المالي القديم للنفقات الحربية، وبين أنه توجد جوانب إيجابية لهذه النفقات بالإضافة إلى الجوانب السلبية، فأما الجوانب السلبية للنفقات الحربية فتتلخص في أن هذه النفقات تؤدي إلى تحويل بعض عناصر الإنتاج، مثل الأيدي العاملة، والمواد المادية من الإنتاج في الصناعات المدنية إلى الأغراض العسكرية وبالتالي فإن حجم الإنتاج المدني يقل ويرتفع ثمن بعض عناصره كالمنسوجات والمصنوعات الجلدية والحديد وغيرها مما يدخل في الإنتاج الحربي وبالتالي فإن النفقات الحربية قد تحدث أثرا انكماشيا في حجم الإنتاج الوطني، أما الجوانب الإيجابية الحربية تؤدي أحيانا إلى زيادة الإنتاج المدني بطريقة غير مباشرة، ويكون ذلك بسبب التقدم في مجال البحوث العلمية والاختراعات التي يمكن أن تستخدم في الإنتاج السلمي بعد انتهاء الحرب، كما أن بعض المصانع الحربية يمكن تحويلها للإنتاج المدني، وأن الطرق والموانئ والمطارات التي تنشأ لخدمة الأغراض العسكرية تسهم في تنشيط الإنتاج الوطني، وينطبق هذا الوضع على الدول المتقدمة. أما بالنسبة للدول النامية فإن اقتصادها يتضرر كثيرا بسبب النفقات الحربية إذ تؤدي هذه النفقات إلى استنزاف اقتصاد البلاد، وتعيق التوسع في الإنتاج وذلك لأن الأموال تدفع لشراء الأسلحة والمعدات الحربية من الخارج ، كما تؤدي (النفقات الحربية) إلى إصابة ميزان المدفوعات بالعجز بسبب إضطرار الدولة إلى دفع قيمة المشتريات الحربية من الخارج بالعملات الأجنبية، لذلك يمكن القول بأن الطابع الاستهلاكي، غير المنتج هو الطابع الغالب على الإنفاق الحربي في الدول النامية .

4- النفقات الاجتماعية: وهي تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الإنتاج، فالنفقات التي تصرف على علاج الموظفين و العمال، وعلى تحسين ظروفهم معيشتهم وعلى تدريبهم تؤدي إلى زيادة كفاءتهم ومقدرتهم على العمل والإنتاج، وذلك لتحسين الناحية العقلية والجسمية لديهم، أما النفقات التي تمنح بشكل إعانات نقدية للعجزة، والشيوخ والفقراء فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بصورة غير مباشرة، لأنها تصرف على استهلاك المواد والسلع الضرورية وبالتالي إلى زيادة الطلب عليها يستتبع زيادة إنتاجها، ويعتبر

النوع الأول من النفقات الاجتماعية (ما يصرف على الموظفين و العمال) أكثر إنتاجية من النوع الثاني، ولكن نفقات النوع الثاني لا بد منها من الناحية الاجتماعية.¹

ثانيا - أثر النفقات العامة على الاستهلاك: يقصد بآثار النفقات العامة على الاستهلاك الزيادة في الطلب على أموال الاستهلاك وتؤدي هذه النفقات إلى زيادة الاستهلاك بعدة طرق:

- نفقات الدولة التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات و أجور ومعاشات يخصص الأفراد الجزء الأكبر منها لشراء السلع الاستهلاكية التي يحتاجونها لسد حاجياتهم الضرورية كالأغذية و الألبسة ... الخ
- التحويلات النقدية التي تقوم الدولة بتوزيعها على بعض فئات المجتمع مثل قفة رمضان .
- قيام الحكومة بالإنفاق على مشترياتها ك شراء المكاتب والطاولات والكراسي تسديد فواتير الكهرباء شراء الألبسة للجيش ... الخ
- الإنفاق العام على الخدمات لإشباع الحاجات العامة كالتعليم
- الإعانات التي توزع على المنتجين بغرض تخفيض أسعار منتجاتها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك على هذه السلع.
- الإنفاق الاستثماري الذي تقوم به الدولة والذي يؤدي إلى زيادة التشغيل ومن ثم زيادة حجم الأجور وبالتالي زيادة الاستهلاك
- شراء السلع من أجل زيادة المخزون.

ثالثا - آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني: إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها، حيث يتعدد توزيع الدخل في الدول الرأسمالية، التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بين مختلف الموارد والقوى الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج وفقا لقوانين السوق، في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله أقرب للعدالة والمساواة.

و تباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل والوطني على مرحلتين فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج تتمثل يف الأجور، الفوائد، الربح والأرباح أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين، وتتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولي،

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ص [300 - 303]

لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة، مثل نفقات الأمن، الدفاع، العدالة، الصحة، الهياكل الأساسية (الطرق، المطارات، الموانئ) فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية من ناحية أخرى فإنه يمكن للنفقات العامة أن تعيد توزيع الدخل الوطني بين القطاعات المختلفة للدولة (زراعة، صناعة، خدمات) ومن الأقاليم الجغرافية المختلفة

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني لا تقتصر على طبيعة النفقات العامة فقط، بل تتطلب أيضا معرفة مصدر تمويل هذه النفقات، فإذا كان تمويلها عن طريق إيراداتها من الضرائب التي تفرض على أصحاب الدخل المرتفعة ومن الرسوم وأملاك الدولة، فإن أثر النفقات ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية ودون إحداث زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي أما إذا كان تمويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة والفقيرة، أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد فإن أثر النفقات سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية، وإلى زيادة الأسعار وظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل والاقتصاد.¹

المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة.

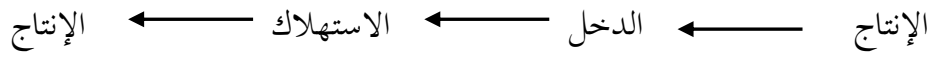
تحدث النفقات العامة آثارا غير المباشرة على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال الأثر الخاص بعامل "المضاعف" و "المعجل"، ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد"، كما يطلق على أثر المعجل "الاستثمار المولد"، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من العاملين المتقدمين معا، المضاعف والمعجل، فالنفقات لا تؤثر إذن فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف، ولكنها تعود فتؤثر على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه، وكذلك يمكن القول بالنسبة لأثر عامل المعجل أنه لا يؤثر على الإنتاج فقط ولكنه يعود فينتج أثره غير المباشرة على الاستهلاك أيضا، ونعرض الآن بإنجاز لبيان ما تقدم في نقطتين على التوالي :

أولا- آثار لنفقات العامة من خلال أثر المضاعف: multiplier effect تهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل القومي ومؤدي أفكار كينز في هذا الصدد (والتي صاغها في نظريته الشهيرة) عام 1936 أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زياد الدخل القومي ليس فقط بمقدار

¹ مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة و التضخم في الجزائر (1988 - 2012)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2014، 2015.

الزيادة الأولية ولكن بمقدار مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك، وهذا ما يعرف بمضاعف الاستثمار investment multiplier حيث انصرفت جهود كينز فقط إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار، ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العام وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا.

ولتوضيح ما تقدم، فإن من المعلوم، أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية، تصل لأصحاب الحق فيها، وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول للاستهلاك ويقومون بانجاز الباقي طبقا للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالجزء الذي يخصص للاستهلاك يؤدي إلى توزيع دخول جديدة، تذهب بدورها إلى الاستهلاك والادخار، وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في:



وبعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك ولكنها في مجموعها تزيد عن كمية الإنفاق الأولى، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الأولي في الدخل القومي، وهكذا فإن اصطلاح المضاعف ينصرف في التحليل الاقتصادي للإشارة إلى الآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل القومي وبهذا الوصف، فإن المضاعف (م) يمكن أن تعبر عنه العلاقة.

$$\left[\frac{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{1} = م \right]$$

أي أنه يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار*، وواضح مدى تأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك*، فهو يزيد إذا ما زاد هذا الميل، و ينخفض بانخفاضه، فإذا ما لاحظنا أن الميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى، أمكننا أن نتعرف على مدى أهمية كل ذلك في تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات، وبالنسبة لمختلف الطبقات، كذلك فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر إلى درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس، وهذا ما يجري في الدول المتقدمة حيث الاستهلاك يتسم بطول دوراته

المتتالية والإنتاج على جانب كبير من المرونة أما الدول النامية فإن أثر المضاعف فيها يكون ضعيفا على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها ، وذلك نظرا لعدم مرونة جهازها وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

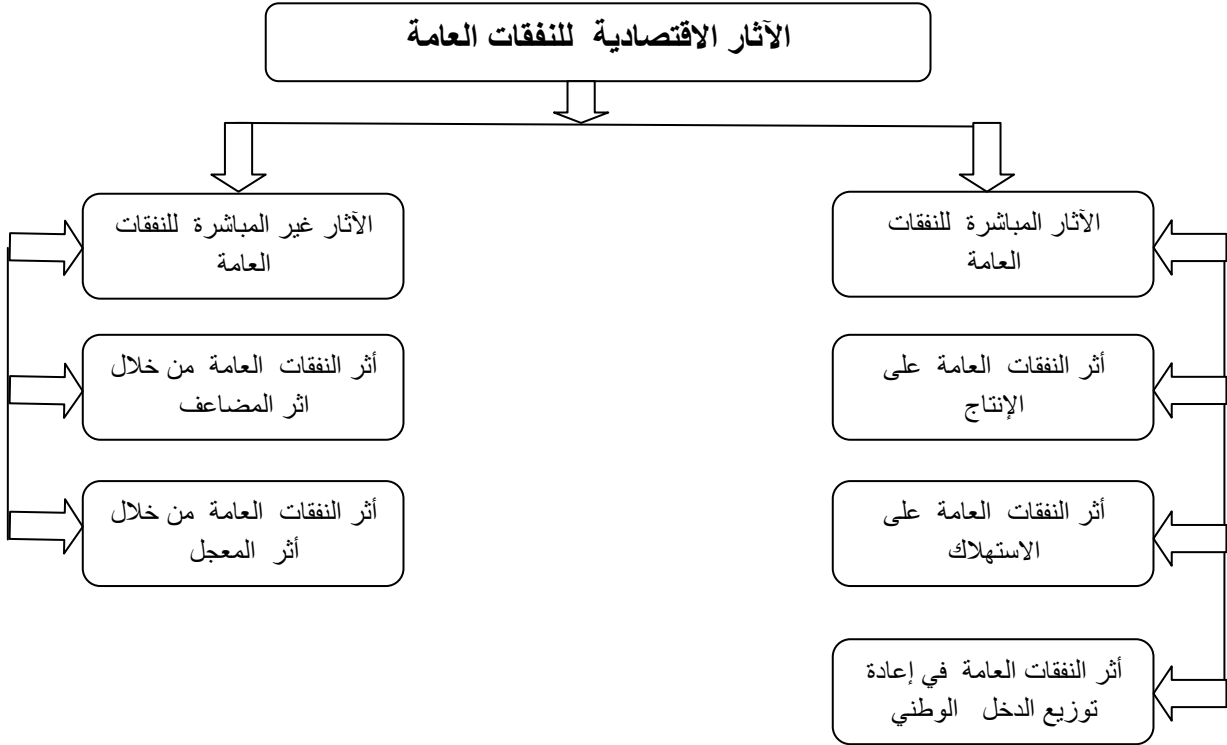
ثانيا : آثار النفقات العامة من خلال أثر المعجل **accelerator Effect** .

يعني اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي، بصفة عامة، الإشارة إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فمن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولى (وهذا هو الأثر السابق للمضاعف) تؤدي بدورها بالمنتخبين إلى توسيع طاقاتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار وذلك بشراء الآلات و المعدات الإنتاجية اللازمة لذلك، وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من الإنفاق الأولى (وهذا هو المضاعف أيضا)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار بالتالي (أثر المعجل أو الاستعمار المولد) فالمعجل إذن يوضح أثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى الإنتاج القومي إلى أحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر .

*الميل الحدي للاستهلاك: يقصد به النسبة بين الزيادة في الاستهلاك التي يتبعها زيادة بسيطة في الدخل القومي و بين الزيادة في الدخل.

*الميل الحدي للاادخار: مصطلح اقتصادي معني بالأفراد و هو يمثل نسبة الزيادة في الادخار من الزيادة في الدخل.

الشكل رقم (1-2) الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق .

خلاصة الفصل:

النفقات العامة وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها و تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام، وإشباع الحاجات العامة للمواطنين ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة.

ونظرا لازدياد نشاط الدولة اتسعت بذلك دائرة الإنفاق العام وتحددت ميادينه، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة حيث تسعى الدولة من خلالها ترشيد الإنفاق وزيادة فعاليته.

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا وآثارا هامة تتعلق بمختلف جوانب التوسع في النفقات العامة يؤدي إلى التأثير على الاقتصاد الوطني، وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية .

الفصل الثاني

الميزانية العامة

و كيفية تمويلها

تمهيد.

لا يمكننا أن ننكر الأهمية التي تكتسيها مالية الدولة في تحقيق الأهداف النهائية السياسية و الاقتصادية و بتزايد الدور الذي أصبحت تلعبه الدولة في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية و بالتغير الذي حدث في طبيعة الدولة و انعكس على وظيفتها المالية و على أهدافها باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية.

و بما أن للدولة عدة مهام و وظائف يحتم عليها القيام بها، فهي تحتاج إلى موارد و إيرادات تمكنها من تغطية النفقات العامة اللازمة لقيامها بتلك الوظائف و من أجل إظهار الأهمية البالغة التي تكتسبها النفقات في تمويل ميزانية الدولة جعلنا اهتمامنا بنصب من خلال هذا الفصل بتناول الميزانية العامة للدولة و مراحل إعدادها في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فكان إهتمامنا حول مصادر تمويل الميزانية و خصصنا المبحث الثالث حول ميزانية الأداء و التوازن المالي و الاقتصادي و الاجتماعي.

المبحث الأول: مفاهيم أولية الميزانية ومراحل إعدادها.

الموازنة هي الأداة المنظمة للوسائل التي تمكن أجهزة الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم بالإطلاع عليها خلال فترة زمنية محددة (سنة مالية مقبلة عادة)، فالموازنة العامة تعتبر خطة المالية التي تعد ضوء الإختيارات السياسية و الإقتصادية للسلطة العامة و يضمن تحقيق موارد معينة في إستخدامات محددة، على النحو يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية مقبلة.¹

المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة.

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة تستخدمها الحكومة لاقتطاع جزء من الثروة الوطنية وإعادة توزيعها بهدف تحقيق سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية.²

أولاً: تعريف الميزانية العامة.

لقد تعددت وجهة النظر في الميزانية حيث تختلف التعاريف حسب وجهة نظر كل باحث والزاوية التي ينظر منها في هذا المجال ومن هذه التعاريف نجد:

1- الميزانية العامة هي نظرة توقيعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع للإجازة من السلطة المختصة.³

2- كما عرفها المشرع الجزائري بأنها تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة سنويا.⁴

3- الميزانية العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع و من هذا التعريف يتضح لنا ما يلي:

✓ أنها التعبير المالي لبرنامج العمل الحكومي: فالميزانية ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن هنا تصبح الميزانية هي التعبير المالي للخطة السنوية التي تمثل خطة العمل الفعلية للسنة القادمة.

✓ أنها برنامج العمل الذي تعتمده الحكومة تنفيذه: في السنة المقبلة.

¹ عبد الغافور إبراهيم أحمد، مبادئ الإقتصاد والمالية العامة، 2009، ص 257.

² يلس شواش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 12، 2013، ص 27.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 273.

⁴ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 69.

- ✓ إنها برنامج لتحقيق أهداف المجتمع: لا بد من تحديد واضح للأهداف التي يعد البرنامج من أجلها التي تسعى لتحقيقها.
- ✓ إنها برنامج العمل المعتمد: فميزانية الدولة لا تكتسب هذا الاسم إلا بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية.
- ✓ إنها برنامج عمل للسنة القادمة: تعد الميزانية غالباً لمدة سنة وهي الفترة الطبيعية لإعدادها، وذلك في الظروف العادية.¹

ثانياً: التفرقة بين الميزانية العامة وبعض الوثائق الأخرى.

1- الميزانية العامة و الموازنة العامة: كلا المصطلحين يؤديان نفس المعنى وفي كتب المالية فالاختلاف يكمن في اللفظ فقط فكلمة موازنة مشتقة من فعل "وازن" بين الشيئين موازنة بمعنى ساوى أو عادل و موازنة الدولة تتضمن تقديرات لنفقات و إيرادات الدولة لسنة مالية مقبلة.

أما كلمة ميزانية فهي كلمة محدثة استخدمها المحدثون في العصر الحديث وشاعت في لغة الحياة المالية، ولم تكن معروفة ولم تستخدم في العصور القديمة وميزانية الدولة هي سجل تعادل فيه موارد الدولة ومصروفاتها.²

2- الميزانية العامة و الحساب الختامي: هناك فرق بين الحساب الختامي و الميزانية العامة، فهذه الأخيرة كما ذكرنا سابقاً أن تعد لسنة مالية مقبلة بناءً على تقديرات قد تتحقق أو لا تتحقق، أما الحسابات الختامية فهي بيان لنفقات و إيرادات الدولة الفعلية أي التي أنفقت خلال مدة زمنية ماضية.³

والحساب الختامي للدولة عبارة عن كشف مسجل فيه كافة المبالغ الفعلية التي قامت الدولة بتحصيلها خلال السنة المنصرمة متبعا في هذا التسجيل نفس التبويبات والتقسيمات المتبعة في ميزانية الدولة، فالحساب الختامي للدولة لسنة معينة يتشابه مع ميزانية الدولة لنفس السنة في كل شيء فيها عدا طبيعة الأرقام الواردة فيهما، حيث تكون أرقام تقديرية في الميزانية وأرقام فعلية في الحساب الختامي للدولة.⁴

¹ حامد عبد المجيد دراز و مرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص [57- 65].

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 273 .

³ علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 69 .

⁴ حامد عبد المجيد دراز و المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 71 - 72 .

3- الميزانية العامة والميزانية العمومية: تستخدم الميزانية العمومية للشركات والمؤسسات والمنشآت التجارية الخاصة وتبين قيمة الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة المالية للشركة وتعبر عن المركز المالي الحقيقي.

أما الميزانية العامة فتتضمن تقديرات لنفقات و إيرادات الدولة لسنة مالية مقبلة وتختلف الميزانية العامة عن الميزانية العمومية في النواحي التالية:

- تختص الميزانية العامة بالدولة، بينما تختص الميزانية العمومية بالشركات الخاصة.
- تختص الميزانية العامة لسنة مالية مقبلة، بينما تحضر الميزانية العمومية لسنة مالية منتهية.

4- الميزانية العامة وقانون المالية: يحتوي قانون المالية على قسمين منفصلين حيث يفصل القسم الأول منه الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا على السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أرقها المخطط التنموي السنوي.

ويقترح في القسم الثاني منه المبلغ الإجمالي الاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية كما يتضمن أيضا هذا القسم الاقتراحات بالترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات لكل ميزانية ملحقه.

ثالثا: أهداف الميزانية العامة .

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي خاصة السياسة والاقتصادية.

1- من الناحية السياسية:

يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها، حتى تظطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين، تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

2- من الناحية الاقتصادية :

تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم

التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعها وقطاعاته.

فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية فغالبا ما تستخدم الدولة، الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات العامة والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها.

فالعلاقة الوثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها، من تضخم و انكماش و انتعاش ... بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية¹ و الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للميزانية إضافة إلى الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية الدولية.²

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة.

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الميزانية أن تضع في اعتبارها عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانيات و التي صارت من البديهيات في علم المالية العامة وتمثل هذه المبادئ الأربعة التالية فيما يلي: سنوية، وحدة، عمومية، وتوازن الميزانية.

1- مبدأ سنوية الميزانية: يعني هذا المبدأ أن يتم التوقيع والترخيص لنفقات و إيرادات الدولة دورية منتظمة كل عام ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية و يرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسة ومالية معينة.

أ- الاعتبارات السياسية: تتمثل في أن مبدأ سنوية الميزانية يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجدد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام ثم أن المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية ورقابية ورسم حدوده، كلما قصرت المدة التي يتعين بعدها على الحكومة الرجوع إلى السلطة التشريعية للحصول على موافقتها على نفقات و إيرادات الدولة فكلما زاد دور السلطة التشريعية ورقابتها على أعمال السلطة التنفيذية بصفة دورية وعلى فترات متقاربة .

¹ محمد صغير بعلي، ويسري أبو العلا ، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 85 - 86 .

² محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان مطبوعات الجزائر ، 2003، ص 431 - 432 .

ب- الاعترافات المالية: تتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس من خلالها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة خاصة على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب (السنة المالية المنتهية) وذلك لصعوبة تقدير هذه الإيرادات والنفقات في فترة أطول.¹

2- مبدأ وحدة الميزانية: و تنص هذه القاعدة على ضرورة إدراج مصروفات و إيرادات الدولة في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي و حتى تقيمان أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية و مطابقتها للأهداف المحددة و الإعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية.

ويترتب على تطبيق مبدأ وحدة الميزانية نتيجة هامة تتمثل في قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وتستلزم هذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين.²

3- مبدأ عمومية الميزانية: وهذا يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة التقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين و هذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية فإذا كان مبدأ وحدة ميزانية يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة، ويمثل الإطار الخارجي للميزانية، فإن مبدأ العمومية يهدف إلى ملاءمة هذا الإطار عن طريق التسجيل التفصيلي لكل تقدير بنفقة ولكل تقدير بإيراد دون إجراء مقاصة بين التقديرين، أي أن مبدأ عمومية الميزانية يمثل المضمون الداخلي لمبدأ وحدة الميزانية باعتبار أن هذا الأخير هو الإطار الخارجي للميزانية.

4- مبدأ توازن الميزانية: يحتوي توازن الميزانية على مفهومان، مفهوم تقليدي ومفهوم حديث، لذلك على النحو التالي:

أولاً: المفهوم التقليدي لمبدأ الميزانية.

يعني هذا المبدأ المفهوم التقليدي تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان. فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه إذن نظرة حسابية بحتة وهذه موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة. وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته على التزايد إذا تمت التغطية عن طريق الاقتراض، والى حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع على الإسراف والتبذير.

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 280.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 290.

ثانيا: المفهوم الحديث لمبدأ توازن الميزانية.

أما النظرية الحديثة المالية العامة فلم تعد تنظر من العجز في الميزانية على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية الاقتصادية التي تميز القرن الحالي، ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة (التوازن) كل ما هنالك انه يميل على أن يستبدل بفكرة التوازن المالي، فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام، حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية، فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات) للإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها .

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) و الأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش و انتعاش...، بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.¹

المطلب الثالث : مراحل إعداد الميزانية.

تستلزم دراسة إجراءات تحضير و إعداد الميزانية أن تتطرق إلى السلطة المختصة بتحضير الميزانية والإجراءات التقنية المتبعة بصدد تحضير الميزانية وأخيرا الأساليب المتبعة لتقدير النفقات والإيرادات الواردة في الميزانية.

أولا : السلطة المختصة بتحضير الميزانية.

تلعب السلطة التنفيذية الدور الأساسي في هذه المرحلة، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات الاعتبار الأول، تعبير الميزانية عن برامج وخطط الحكومة في المجالات المختلفة و الاعتبار الثاني السلطة التنفيذية تتولى إدارة وحدات القطاع العام، ومن ثم فهي وحدها التي تعلم ما تتطلبه هذه الإدارة من نفقات، الاعتبار الثالث أن هذه السلطة تعد أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد الوطني، وذلك بفضل الأجهزة الإحصائية المختلفة التي تشرع عليها والتي توفر لها البيانات والتقديرات الضرورية في هذا الصدد وأخيرا الاعتبار الرابع، أما السلطة التنفيذية تعتبر في وضع أفضل من السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية لعدم خضوعها² للاعتبارات المحلية والإقليمية التي تؤثر على أعضاء المجالس الممثلة للشعب فالسلطة التنفيذية تتولى مهام تجهيز الميزانية بينما تتركز مهام السلطة التشريعية في مرحلة تالية تخص اعتماد الميزانية.

¹ محمد صغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 86- 87 .

² محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص 422 - 423 .

ثانيا: الإجراءات التقنية بصدد تحضير الميزانية.

لقد جرى العمل على أن وزير المالية باعتباره ممثلا لسلطة التنفيذية، يقوم بمطالبة كافة الوزارات و المصالح بإرسال تقديراتهم وإيراداتهم ونفقاتهم من السنة المالية المقبلة في موعد يحدده، لكي يتسنى له الوقت اللازم لإعداد مشروع ميزانية الدولة في الوقت المناسب، وبمعنى آخر أن هذه المرحلة تبدأ عادة من الوحدات الحكومية الصغيرة حيث تتولى كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة إعداد تقديراتها بشأن ما تحتاج إليه من نفقات، وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات خلال السنة المالية الجدية المطلوب إعداد ميزانيتها وتقوم كافة الهيئات في الدولة بإرسال هذه التقديرات إلى الوزارات التابعة لها، وتقوم هذه الأخيرة بمراجعتها وتوثيقها، ويكون تسلطها إجراء التعديلات الجوهرية التي تراها ملائمة، ثم تقوم بإدراجها في مشروع متكامل للميزانية الدولة، حيث يرفع مع الوثائق المالية إلى السلطة التشريعية للاطلاع عليه واعتمادها. وبعد أن تصل كافة التقديرات الوزارات المختلفة والهيئات التابعة للدولة إلى وزارة المالية، وتقوم هذه الأخيرة بإضافة تقديرات نفقاتها أي نفقات وزارة المالية بتقدير إيرادات الدولة التي تحصلها المصالح التابعة لها.¹

وتتولى المديرية العامة للميزانية بالوزارة جمع كافة التقديرات المشار إليها وتنسيقها بعد أن تتصل بالوزارات المختلفة، إذ اقتضى الأمر ويكون مشروع الميزانية الذي يرسل إلى المديرية العامة للميزانية بالنسبة للنفقات العامة والمديرية العامة للضرائب بالنسبة للإيرادات العامة (حالة الجزائر) بالوزارة مرفقا به مذكرة تفسيرية أو عرض للأسباب ويتضح مما سبق، أن عملية إعداد الموازنة يتم على نحو روتيني مثل كافة الأعمال الحكومية. فكل إدارة من إدارات الدولة تستعد قبل نهاية السنة المالية لتحديد احتياجاتها من نفقات و إيرادات عن السنة المقبلة و بمجرد أن تحدد اعتماداتها من أموال الدولة تسرع هذه الإدارات بإنفاقها مراعية القواعد القانونية للإنفاق فقط، مما يجعل الموازنة العامة تبدو كما لو كانت مجموعة من تصريحات لكبار موظفي الدولة بإنفاق الموارد العامة، في حين تقتضي النظرة السليمة لها اعتبارها مجموعة من الالتزامات المتعلقة بتنفيذ المهام المحددة تهدف لتعظيم النفع العام وتحقيق أهداف اقتصاد محددة.

ويتمثل التقسيم الإداري، وهو الأسلوب التقليدي، لإعداد وتحضير الميزانية العامة، في تقسيم وتصنيف وتبويب النفقات و الإيرادات وفقا للوحدات الحكومية في الدولة (الوزارة، المصالح، الهيئات، الإدارات...).

¹ محمد صغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

فمثلا يدرج ضمن بند الصحة جميع النفقات المخصصة للصحة المدرسية بالرغم من تبعية الأخيرة لوزارة التربية والتعليم.

وقد أخذت النظريات الحديثة بشأن أساليب إعداد و تحضير الميزانية بالعديد من الأساليب الحديثة والتي تتمثل فيما يلي:

1- ميزانية الأداء: التي تعني بصورة مختصرة إعادة تقييم جانب النفقات العامة بحيث يظهر كل ما تنجزه الدولة من أعمال وليس ما تشتهر به الدول من سلع وخدمات.

2- ميزانية التخطيط والبرمجة: ويقوم هذا الأسلوب على أساس النظر إلى احتياجات المجتمع ووسائل إشباعها بصورة شاملة ومتكاملة وتهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل والترشيد للموارد العامة بأفضل صورة ممكنة ويقوم هذا الأسلوب على عناصر ثلاثة هي: التخطيط، البرمجة، والميزانية.¹

3- الإدارة بالأهداف: التي تتطلب أن يتم تخصيص اعتماد الميزانية وفقا للأهداف الفرعية التي تسعى كل إدارة أو مصلحة حكومية لتحقيقها.

4- الميزانية ذات الأساس الصفر: وهي تبدأ بضرورة أن يتم تحليل البيانات ودراسة جدوى وتقييم كافة الأنشطة والبرامج سنويا.²

ثالثا: تقنيات تقدير النفقات والإيرادات.

ويمكن تقدير النفقات والإيرادات في الميزانية بعدة طرق

1- تقدير النفقات: ويتم تقدير النفقات أو ما يعرف بالاعتماد باستخدام عدة طرق.

أ- الاعتمادات المحددة و الاعتمادات التقديرية:

ونعني بالاعتمادات المحددة تلك التي تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى كما تستطيع الحكومة الإنفاقية دون الرجوع إلى السلطة التشريعية وتعد هذه الطريقة هي الأساس في اعتمادات النفقات وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل والتي يكون لها خبرة في تقدير نفقاتها المستقبلية مما يعني عدم تجاوزها للاعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات.

¹ محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة 2003، مرجع سبق ذكره، ص 430 - 431 .

² محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 115.

ب- اعتمادات البرامج :

هذه الطريقة لتقدير النفقات تتعلق بالمشاريع التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة ويتم تنفيذ هذه البرامج بطريقتين إما عن طريق أن يتم تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية و يتم إدراجه في ميزانية السنة الأولى على أن يتم إدراج في ميزانية كل سنة من السنوات اللاحقة و الجزء الذي ينظر دفعه فعلا من النفقات تسمى هذه الطريقة بطريقة اعتماد الربط، أما الطريقة الثانية فهي تتلخص في أن يتم إعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية و يسمى بقانون البرامج توافق عليه السلطة التشريعية.¹

2- تقديرات الإيرادات

يتم تقدير الإيرادات العامة باستخدام عدة طرق:

أ-التقدير الآلي: تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس آلي لا بترك للقائمين بتحضير الميزانية أي سلطة تقديرية بتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها.

ب-التقدير المباشر: تستند هذه الطريقة أساس على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدة وتقدير الحصيلة المتوقعة بناء على هذه الدراسة المباشرة.

المبحث الثاني: مصادر تمويل الميزانية العامة.

لكي تقوم الدولة بوظيفتها لا بد أن تحصل على تمويل لإنفاقها العام و لميزانيتها أي أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وهذه الموارد هي التي يطلق عليها الإيرادات العامة للدولة.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة.

1- يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.²

2- تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها- وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية

¹ جهاد سعيد خصاونه، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 115 .

وتحقيق أهداف الدولة العامة وكون كل إيراد من الإيرادات العامة تحصل عليه الدولة يعني اقتطاع جزء من دخول الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتأثير ذلك على ثرواتهم الاقتصادية لذلك اهتم الفكر المالي بدراسة هذا الموضوع وقت تعاضم هذا الاهتمام في الوقت الحاضر نتيجة تزايد النفقات العامة للدولة وسعي هذه الأخيرة لزيادة وتنمية إيراداتها العامة لتغطية نفقاتها العامة المتزايدة.¹

3- الإيرادات العامة هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام، وهي الوسيلة التي تتحدد بمقتضيات الغاية منها، وطبقا للإعتبارات الواقعية التي تسود الجماعة بأسرها.²

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة.

للدولة عدة وظائف يجب القيام بها ، وهي تحتاج إلى إيرادات لتغطية النفقات اللازمة للقيام بتلك الوظائف وبناء على ذلك فقد حدد المفكرون التقليديون مهمة الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة، كما أصبحت أداة هامة و فعالة للتحكم في سير الحياة الاقتصادية للدولة ، ويمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى :

أولاً: إيرادات الدولة الاقتصادية الناتجة عن فائض الإقتصاد العام.

وهي الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة نتيجة التوصل إلى تحقيق فائض في الإقتصاد العام من وراء نشاطها الاقتصادي والمالي وهنا يمكننا أن نعرض مصدرين أساسيين من مصادر الإيرادات العامة وهما : دخل الدولة من الدومين ومن حصيلة الرسوم

1- إيرادات ممتلكات الدولة (الدومين العام و الدومين الخاص)

أ-الدومين العام: ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة (أو الأشخاص العامة الأخرى) والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصيص النفع العام، ومن أمثلة ذلك، الأنهار، الطرقات، الحدائق العامة، وعادة لا تقتضي الدولة في ثمنها من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على الانتفاع بها

¹ جهاد سعيد خصاونه، علم المالية العامة و التشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره ص 65 .

² جهاد سعيد خصاونه، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ب- **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة مليكة خاصة والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، وكما يمكن للأفراد تملكه بالتقادم طويل الأجل ويدير الدومين الخاص على عكس الدومين العام إيرادا، ولذلك فإنه هو وحده الذي يعنيه علماء الأجل، ويدير الدومين الخاص على عكس الدومين العام إيرادا، ولذلك فإنه وحده الذي يعنيه علماء المالية العامة عند الكلام على دخل الدولة من أملاكها، أو دخل الدومين الخاص كمصدر من مصادر إيرادات الإيرادات العامة، وينقسم الدومين الخاص إلى: ¹ الدومين الزراعي: ويتأتى الدولة إيرادات معينة من مشاريعها الزراعية لدعم إيراداتها العامة لتغطية نفقاتها العامة فإن هذه الإيرادات لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة للدولة والسبب في ذلك أن الدولة تسعى دائما من خلال مشاريعها الزراعية بالدرجة الأولى إلى تحقيق خدمة ومنفعة عامة كزراعة القمح مثلا وتحقيق الربح بالدرجة الثانية لذلك فمن الخطأ قياس درجة كفاءة الدولة للإدارة مشاريعها الزراعية بالأرباح التي تحققها. ²

ج- **الدومين العقاري:** يتضمن ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الفلاحية والغابات ويطلق عليها الدومين الفلاحي والمناجم والمخابر ويطلق عليه الدومين الاستخراجي وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق الموارد المالية التي يحققها الدومين العقاري في إجماله. ³

د- **الدومين التجاري و الصناعي:** يتكون من المشروعات الصناعي والتجارية التي تقوم بإدارتها على أسس تجارية.

هـ- **الدومين المالي:** يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كأسهم والسندات المملوكة من قبلها والتي تحصل منها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة من أملاكها ويعد هذا من الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص ظهورا وقد ازدادت أهميته في الوقت الحاضر ويمكن إرجاع ذلك التطور إلى رغبة الدولة في الإشراف على القطاع الخاص وفي السيطرة على بعض المشروعات ذات النفع العام لتضمن توجيهها إلى اتجاه تحقيق المصلحة العامة، ويمكن القول أن نشأة هذا الدومين هو وراء ظهور ما يعرف بشركات الاقتصاد المختلطة أي تلك الشركات التي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة. ⁴

¹ عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1969، ص 69.

² جهاد سعيد خصاونه، مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁴ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، 2007، دار حامد للنشر والتوزيع، ص 82.

2- إيرادات الدولة المتحصلة من الرسم:

يعد الرسم من مصادر الإيرادات حيث كان يمثل في العصور الوسطى أهمية كبيرة تفوق الضرائب إلا أنه مع تطور دور الدولة وازدياد تدخلها لتحقيق الصالح العام ككل، أصبح من أهم مهام الدولة إشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات للأفراد، بمقابل أو بدون مقابل، خاصة للأفراد الذين لا يستطيعون دفع مقابل لهذه الخدمات

ويتوفر الرسم على أهمية بالنسبة للدولة حيث تعتمد عليه للحصول على إيراداتها التي لا يمكن أن تحصل عليها عن طريق الضرائب.¹

ثانيا: إيرادات الدولة الائتمانية المستمدة من القروض العامة :

1- القروض بالنسبة لمصدر القرض: وتشمل القروض الداخلية والقروض الخارجية

أ- القروض الداخلية: يكون القرض داخليا إذ اشترك بالاككتاب في سنداته أشخاص طبيعيين أو معنويون داخل الدولة المقترضة فهو يعتمد على السوق المحلي تلجأ إلى المدخرات المحلية التي تسمح بتغطية مبلغ القرض العام شريطة أن يكون هناك فائض من هذه المدخرات عن حاجة السوق الداخلي للاستثمارات الخاصة.

ب- القروض الخارجية : يكون القرض خارجيا إذا كان المكتتبون في سنداته من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب ومن خارج إقليم الدولة المقترضة القروض الخارجية إلى المدخرات الأجنبية في دولة أخرى أو تلجأ إلى مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولي لإقراضها

2- القروض بالنسبة لمدة القرض: وتنقسم إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة

أ- القروض المؤبدة (الدائمة) تعتبر قروض دائمة أو مؤبدة إذ كانت الدولة ملتزمة برد قيمة القرض مع فوائده وأرباحه خلال فترة زمنية معينة فالدولة هي تقرر الوقت المناسب لها للوفاء بسداد قيمة القرض وفوائده أو أرباحه دون أن يكون الدائنين حق الاعتراض على ذلك

ب- القروض المؤقتة (الممنوحة): يكون القرض مؤقتا أو ممنوحا إذا كانت الدولة ملتزمة برد قيمة القرض مع فوائده وأرباحه في تاريخ معين وحسب الأحكام والشروط المتفق عليها في عقد القرض، ويمكن

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 99.

تقسيم القروض المؤقتة من حيث المدة إلى قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل وقروض الأجل تلجأ الدولة إلى مثل هذه القروض لسد حاجة نقدية مؤقتة للخزينة العامة بإصدار أذون الخزينة العادية أو لتغطية عجز حقيقي في الموازنة العامة وذلك بإصدار أذون الخزينة العامة.¹

ثالثا: إيرادات الدولة السيادية المحصلة من الضرائب:

الضريبة مورد سيادي أصبح يتبوأ مكان الصدارة بالنسبة للإيرادات المالية العامة للدولة و الأساس الذي تستند إليه سلطة الدولة في فرضها وجبايتها و القواعد التي ينبغي النزول عند مقتضاياتها حتى يجد النظام الضريبي موقفا لصالح الخزينة من جهة و صالح الأفراد من جهة أخرى، ولما كان من المعلوم أن الضرائب تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتشكل من نفس البيئة التي تنطبق فيها فلا غزو أن توطدت الصلات والنتائج بين الكيان الضريبي والهيكلة الاقتصادية والاجتماعي والسياسي في الدول الأمر الذي تجلت آثاره في خصائص النظم الضريبية المطبقة في مختلف الدول، وهو ما يحسن أن الضريبة هي الفريضة النقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة بصفة نهائية.

المطلب الثالث: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر.

يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية وإيرادات اختيارية

أولا: الإيرادات الإجبارية.

تتمثل في مجموع القطاعات التي تحصل عليها الدولة، بصفة إجبارية ودون مقابل في مداخيل الجبائية والغرامات و الحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل في ما يلي:

1- الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة في الموازنة العامة كما يلي

- **الضرائب المباشرة :** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور
- **حقوق التسجيل و الطابع:** وهي الضرائب الموضوعية على بعض العقود القانونية و كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق التسجيل نقل الملكية وطوابع جوازات السفر وبطاقات التعريف.

¹ جهاد سعيد خصاصونه، مرجع سبق ذكره، ص 280 - 285.

- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب).
 - **الضرائب على رقم الأعمال:** وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي من ضرائب غير المباشرة على الاستهلاك.
 - **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة لتصدير و الاستيراد.
 - **الجباية البترولية:** تتكون من مجموع اقتطاعين هما ضريبة على الإنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستعمال والنقل والقنوات.
 - **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية :**
- تتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.
- **الغرامات:** وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.¹

ثانيا: الإيرادات الاختيارية.

- ليكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم من سلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة و منها:
- * **مداخيل أملاك الدولة:** وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات...، أو إستغلالها في شكل إجازة أو خدمة أ رخصة، ومن هنا يمكن أن نميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي :
 - * **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة والمساكن والمتاجر .

¹ عشيح فتيحة، دور الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر، 2007-2014، مذكرة ليسانس سنة 2013-2014، جامعة تيارت، ص 361-362.

● **مداخيل الاستغلال:** هذا النوع من الموارد يتم تديرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة الي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخواص أو العموميين ومن هذه الموارد نذكر مداخيل استغلال المناجم و المقالع، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز، المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات.

● **التكاليف المدفوعة بالخدمات المقدمة من طرف الدولة:**

هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

- مكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من الخدمات.

- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.

- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

● **أموال المساهمات والهدايا والهبات:**

هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتمثل في لإسهامات المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تحريك نفقة عمومية.¹

¹ عشيش فتيحة - مرجع شبق ذكره - ص 364 .

المبحث الثالث: ميزانية الأداء التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي

تعتمد الميزانية العامة (في أي دولة من دول العالم) على الاقتصاد الوطني، بشكل أساسي وهي تتأثر به، وتؤثر فيه، ومن الملاحظ أن حجم الميزانية العامة قد كبر كثيرا في معظم دول العالم، ولا سيما في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، وكان ذلك نتيجة التغيرات التي حدثت على وظائف الدولة، فلم تعد وظائفها مقتصرة على الوظائف الأساسية التقليدية (توفر الأمن، والدفاع والعدالة) بل أضيفت إليها وظائف أخرى جديدة، وهي الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، و أصبحت الدولة تقوم بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الوظائف التقليدية الأساسية، و أدى ذلك إلى زيادة في حجم النفقات العامة، وزيادة في حجم الإيرادات، وكبر في حجم الميزانية العامة.

المطلب الأول: تأثير الميزانية العامة بالظروف الاقتصادية

تتأثر الميزانية العامة بالظروف الاقتصادية فهي تعتمد على اقتصاد البلاد إذ تقطع قسما منه عن طريق الرسوم والضرائب المفروضة على قطاعاته المختلفة (الصناعي والتجاري والزراعي) تنفقه على أوجه الإنفاق المتنوعة في الميزانية العامة، و يلاحظ حصول زيادة في الإيرادات العامة في فترات الإزدهار الاقتصادي كما يلاحظ أيضا حدوث انخفاض في حصيلتها في فترات الكساد الاقتصادي والأزمات الاقتصادية.

وللتجارة الخارجية تأثير كبير على إيرادات الميزانية العامة، فالضرائب الجمركية أصبحت تعتبر مصدرا هاما من مصادر الإيرادات العامة للدولة ويلاحظ حصيلة الجمارك ترتفع في فترات الإزهار الاقتصادي، حيث يكثر الاستيراد، وتقل في فترات الكساد الاقتصادي، حيث تنخفض حركة الاستيراد كما أن الحروب تقلل من حصيلة الضرائب الجمركية، وذلك بسبب انخفاض حجم الإستيراد و بسبب تخفيض التعريفات الجمركية (أحيانا) أثناء فترات الحرب.

و للأحوال الاقتصادية الخارجية في الدول التي تتعامل معها الدولة تأثير على الميزانية العامة، فإذا كانت اقتصاديات تلك الدولة في حالة ازدهار فإن الإيرادات العامة تزيد عن طريق زيادة كمية الصادرات إلى تلك الدول (مثل تصدير البترول والمواد الخام وغيرها) في فترات الكساد الاقتصادي، حيث تنخفض حركة الصادرات وتنخفض (أحيانا) أسعار الموارد المصدرة إليها

المطلب الثاني: الميزانية العامة و التوازن المالي.

يقصد بالتوازن المالي للميزانية العامة¹ في الفكر المالي التقليدي، هو أن تتساوى النفقات العامة العادية فيها مع الإيرادات العامة العادية سنويا، فلا يكون في الميزانية العامة عجز ولا فائض، وعلى الميزانية أن تحافظ على هذا التوازن في حالة الازدهار والكساد الاقتصادي

واستنادا على مبدأ التوازن المالي فإنه يجب على معدي الميزانية العامة كي لا يختل التوازن، أن ينبغوا في حالة الازدهار الاقتصادي (حيث تزيد الإيرادات العامة) أحد أمرين:

- إما زيادة النفقات العامة بنسبة زيادة الإيرادات العامة (المتوقعة).
- *أو إلغاء أو تخفيض بعض الضرائب بنفس نسبة زيادة الإيرادات العامة المتوقعة.

من الواضح أن تنفيذ أحد هذين الأمرين قد يضر بالاقتصاد الوطني، على المدى البعيد ولا يساعد في العودة إلى التوازن الاقتصادي، لأن زيادة كمية النفقات العامة في الميزانية، تساعد على زيادة حالة الازدهار فترتفع تبعاً لذلك ويحدث التضخم، كما أن إلغاء أو تخفيض بعض الضرائب قد يؤدي إلى عودة قسم من الإيرادات العامة، (الذي كان سينقطع بموجب الضرائب) إلى حقل خاص في الوقت الذي لا يكون هذا القطاع بحاجة إليه مما يؤدي أيضا إلى ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم.

أما حالة الكساد الاقتصادي (حيث تنخفض الإيرادات العامة)، فإنه يتوجب على المسؤولين من إعداد الميزانية العامة انطلاقاً من مبدأ التوازن المالي لميزانية أن تتبع من أجل المحافظة على التوازن المالي أحد أمرين.

- إما تخفيض النفقات .
- أو زيادة الضرائب .

ومن المعلوم أن تنفيذ أحد هذين الأمرين قد يضر بالاقتصاد الوطني، على المدى البعيد و بتنافي مع المصلحة العامة للبلاد لأن تخفيض النفقات العامة في مرحلة الكساد الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وإلى تفاقم الأزمة الاقتصادية واشتداد حدتها، في الوقت الذي يتطلب الوضع الاقتصادي

¹ حسين عواضة، المالية العامة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1983، ص 320-321 .

زيادة في النفقات العامة، وتنفيذ العديد من المشاريع الكبيرة لتأمين العمل للمواطنين وتوفير قوة شرائية جديدة لهم¹

المطلب الثالث: الميزانية العامة والتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: الميزانية العامة والتوازن الاقتصادي.

وقد أخذ علماء المالية العامة (الحديثون)² يؤكدون أن القضايا المالية جزء من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وان التوازن المالي لا يمكن فصله عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولذا أصبحوا يهتمون بالتوازن العام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالتوازن المالي في إطار التوازن الاقتصادي ورأوا أن ذلك قد يتم عن طريقتين هما:

- نظرية العجز المتراكم.

- الموازنات الدورية.

ونقدم فيما يلي توضيحاً لكل منهما :

1- نظرية العجز المتراكم: تعتمد فكرة هذه النظرية على السماح بوجود عجز في الموازنة العامة في فترات الكساد الاقتصادي، وعند ارتفاع نسبة البطالة وذلك لمعالجة مشكلات الاقتصاد الوطني و إنعاشه.

و تفترض هذه النظرية وجوب تخفيض الضرائب وزيادة النفقات العامة واللجوء إلى القروض لتمويل العجز الحاصل في الميزانية نتيجة لزيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وذلك لمعالجة حالة الكساد الاقتصادي، فتخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الاستهلاك لدى الأفراد (نتيجة لإبقاء الأموال في أيديهم) وإلى زيادة الطلب على السلع، مما يؤدي إلى تشجيع المؤسسات والشركات الإنتاجية، ودفعاً إلى زيادة الإنتاج وزيادة النفقات المتمثلة في زيادة الإعانات و التعويضات للفقراء تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع لدى أصحاب الدخول الصغيرة، كما أن زيادة النفقات العامة المتمثلة في تنفيذ المشروعات العامة ذات النفع العام كالطرق و المباني الحكومية التي تنفذها الدولة بهدف زيادة فرض العمل وتشغيل الأيدي العاملة

¹ خطار شبلي، العلوم المالية، الموازنة، بيروت، دار النشر، 1965، ص 216 .

² محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص 146.

العاطلة عن العمل، وتحويلها باللجوء إلى القروض يؤدي إلى توفير قوة شرائية لدى العاملين تزيد من الطلب على السلع.¹

2- الموازنة الدورية: لا تشترط هذه الميزانية وجود التوازن المالي السنوي (للإيرادات والنفقات) والموازنة العامة للدولة و إنما ترى أن يتم ذلك خلال عدة سنوات (سنوات الدورة الاقتصادية التي تتراوح بين 7 و 11 سنة² وتستهدف تحقيق التوازن الاقتصادي خلال سنوات الدورة الاقتصادية إذ تتعاون الموازنات لتي بها فائض في سنوات الازدهار مع الموازنات التي بها عجز في سنوات الكساد، بحيث يؤدي هذا التعاون إلى حصول توازن اقتصادي ومالي في نهاية الدورة الاقتصادية (ويتم ذلك عن طريق المقاصة بين الوفرة والعجز في الموازنة الدورية بدلا من حصوله سنويا .

ثانيا : الميزانية العامة والتوازن الاجتماعي.

تؤثر الميزانية العامة في المجال الاجتماعي فهي تساهم في تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وفي التقريب بينهما، كما تساعد في تحقيق التوازن الاجتماعي³ في البلاد وبخصوص تأثير الميزانية العامة في تحقيق التوازن الاجتماعي والطرق التي يمكن أن تسير عليها لأجل تحقيق ذلك فهناك عدة من النظريات تعالج هذا الموضوع من أهمها نظريتان هما :

-نظرية تعادل الدخل.

-نظرية تكافؤ فرص (تعادل الخطوط).

وفيما يلي توضيح مضمونها

1-نظرية تعادل الدخل: تتلخص نظرية تعادل الدخل من وجوب تحقيق المساواة المطلقة في الدخل بين المواطنين ، ويمكن أن تتحقق بواسطة معرفة المعدل الوسطي لدخل الفرد ثم بقيام الدولة بفرض ضرائب على المكلفين الذين يتمتعون بدخول كبيرة لامتناس أجزاء الدخل التي تزيد عن المعدل الوسطي ثم تحويل هذه المبالغ إلى المواطنين الذين تنقص دخولهم عن المعدل الوسطي، وبذلك يتساوى دخل كل واحد منهم على أساس المعدل السنوي أو تتحقق المساواة المطلقة فيما بينهم .

¹ خطار شبلي، مرجع سبق ذكره، ص 216 .

² خطار شبلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 217.

³ حسين عواضة، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 326 .

2-نظرية تكافؤ الفرص: تتركز نظرية تكافؤ الفرص (تعادل الخطوط) على وجوب تهيئة الإمكانيات المادية والمعنوية لجميع المواطنين بالتساوي بحيث تكون المنزلة (المكانة) الاجتماعية لكل فرد مستمدة من كفاءاته الشخصية الطبيعية وليس من عناصر خارجية لا دخل للكفاءة الشخصية بها كالثروة و الملكية الفردية والمحيط الاجتماعي و التربية.

وكلمة موجزة، يمكن القول أن الموازنة العامة لا تستطيع أن تحقق التوازن الاجتماعي ، وفي حقلي تعادل الدخول و تكافؤ الفرص بشكل مطلق ولكنها تساهم في تحقيق من حدة التفاوت الاجتماعي¹ بين المواطنين وفي التقليل من الفوارق بين الطبقات .

¹ خطار شبلي - مرجع سبق ذكره - ص 216 .

خلاصة الفصل:

تعتبر الميزانية العامة للدولة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة و الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة وفق لمراحل و مبادئ معينة، فالنفقات العامة محددة و معلومة، أما الإيرادات فتعمل الدولة على البحث عن مصادرها، كما أن الميزانية العامة تعتبر من أهم أدوات تنفيذ الخطة الاقتصادية و من أهم ما تلجأ إليها الدولة المختلفة لتعبئة طاقتها الاقتصادية و تحقيق التكامل و زيادة الإنتاج الوطني، كما أن لها أهمية اجتماعية فهي الأهداف التي توضعها و تنفيذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي، فلذا يجب على الدول إن أرادت تحقيق فائض في ميزانيتها أن توافق بين الإيرادات و النفقات و تعمل على إعطاء الأولوية لعقلنة نفقاتها و زيادة إيراداتها و ذلك بالعمل على تحسين طرق عمل مصادر هذه الميزانية.

الفصل الثالث

علاقة النفقات

العمومية بالميزانية

تمهيد:

لا يمكن تجاهل المكانة الكبيرة التي تحتلها النفقات العمومية في ميزانية الدولة ، مما يعني وجود علاقة وثيقة جدا في تأثير النفقات العمومية على ميزانية الدولة خاصة فيما يخص تمويل هذه النفقات بإيرادات الميزانية المختلفة وعلى هذا الأساس تناولنا في الفصل ثلاثة مباحث نستعرض في الأول تطور النفقات العمومية وكذا نفقات التسيير و التجهيز و التحفيز الإنفاقية وخصصنا المبحث الثاني لعلاقة النفقات العمومية بمؤشرات النشاط الاقتصادي من خلال المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ثم عرضنا نسبة العمالة بها و أخيرا تحليل مؤشر نمو الناتج المحلي الخام PIB أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى أثر النفقات العمومية على الميزانية العامة من خلال استعراض أثر النفقات العمومية على الإيرادات ثم اثر نفقات التسيير على الإيرادات وأخيرا اثر نفقات التجهيز على الإيرادات

المبحث الأول: تطور النفقات العمومية.

تشكل النفقات العمومية العصب الحساس لمكانة وسلطة الدولة وسيطرتها على الأوضاع الاقتصادية داخل إقليمها السياسي، ويورد فقهاء المالية العمومية أسباب بالغة، الأثر في تزايد المظطرر للنفقات العمومية تتوافق معه توافقا طرديا، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال رصد حركة الإنفاق العمومي في الجزائر (1995-2014) وقوفا على المحطات البحثية التالية :

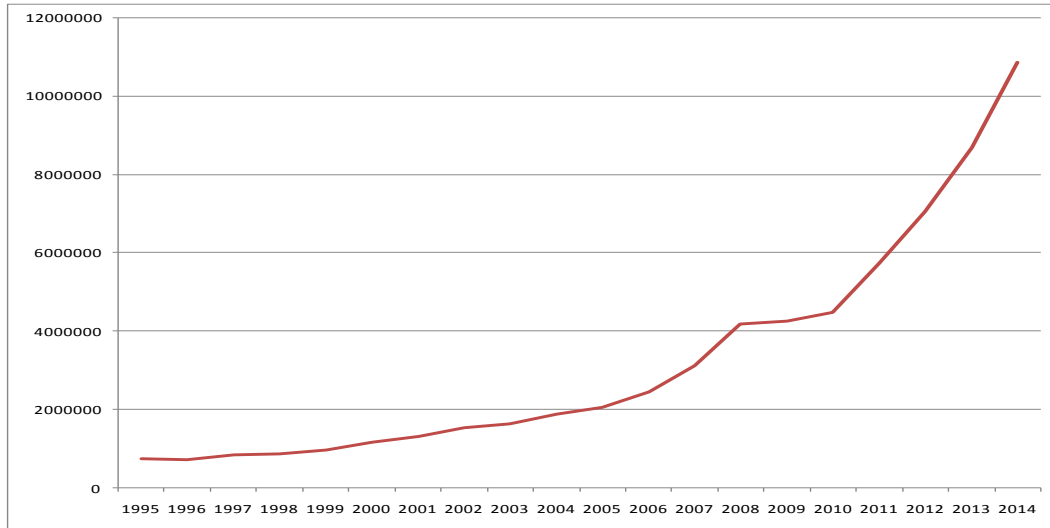
- 1- تطور النفقات العمومية.
- 2- تطور نفقات التسيير والتجهيز.
- 3- التحفيزات الاتفاقية.

المطلب الأول: تطور النفقات العمومية.

عرفت النفقات العمومية وتيرة متزايدة خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية

1- النفقات العمومية:

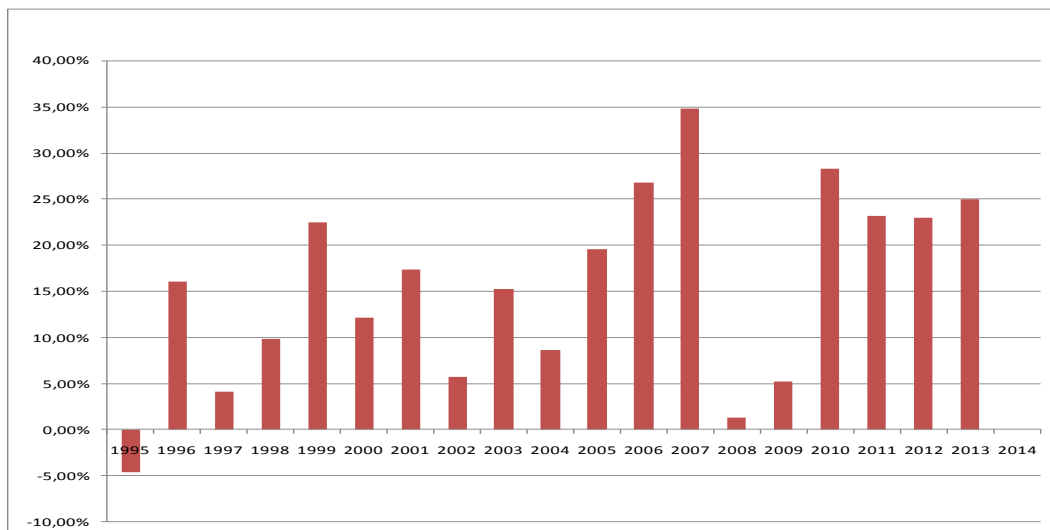
شكل رقم (3-3) النفقات العمومية (مبالغ) وحدة مليون / د ج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

شكل رقم (3-4) تطور النفقات العمومية نسبة %



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011) www.ons.dz

www.mf.dz (2011-2014)

عرفت النفقات العمومية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة (1995-2014) حيث بلغت أدنى قيمة لها بـ 759617 مليون دج سنة 1995 وعرفت أقصى قيمة لها سنة 2014 بنسبة 25 % كما شهدت فترة الدراسة تذبذبات مختلفة فمن سنة 1995 إلى غاية 2007 شهدت تزايد مستمر وبوتيرة متقاربة وبمعدل تطور 0.117 أي بنسبة 12% لتعرف بعد ذلك تناقضا مع بداية 2008 إلى غاية 2010 نظرا للأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك و التأثير بالأزمة المالية ، لتعرف بعد ذلك تزيادا ملحوظا من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 بمعدل 0.248 أي بنسبة 25% و بمقارنة نسبة تطور مجموع الإيرادات العمومية إلى النفقات العمومية خلال السنوات التي شهدت فيها النفقات العمومية تذبذبات ملحوظة فإنه خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 حتى سنة 2007 كانت نسبة الإيرادات العمومية إلى النفقات العمومية بمعدل 0.739 أي بنسبة 20% ومن سنة 2010 حتى سنة 2014 بلغت نسبة 33 % مما يدل أن النفقات العمومية تمول بنسبة معتبرة من الإيرادات العمومية كما يدل أيضا على أن الإيرادات شهدت نموا مستمرا من سنة 1995 حتى سنة 2014 .

المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير و التجهيز .

تعتبر نفقات التسيير و التجهيز من أهم النفقات العمومية التي تحضي بدرجة اهتمام كبيرة لدى الدولة و التي بدورها عرفت تطورا ملحوظا من خلال تأثرها بالأوضاع الاقتصادية.

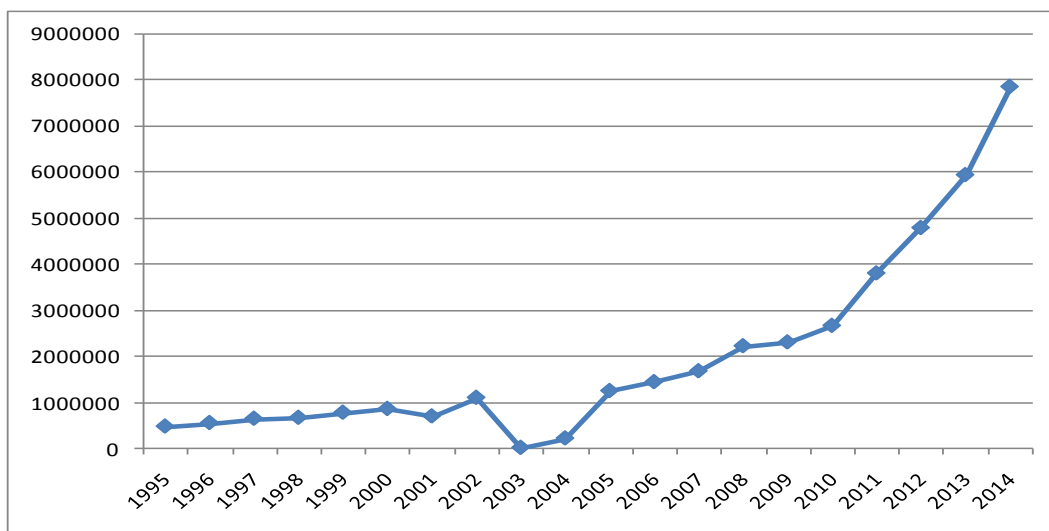
1-نفقات التسيير:

(مبالغ)

وحدة مليون / د ج

نفقات التسيير

شكل رقم (5-3)



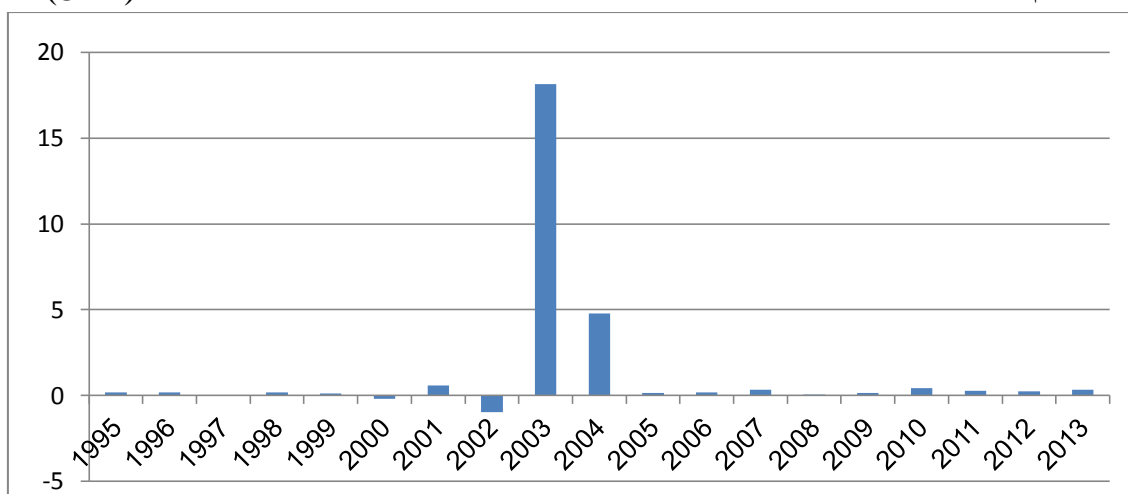
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

(معدل)

تطور نفقات التسيير

شكل رقم (6-3)

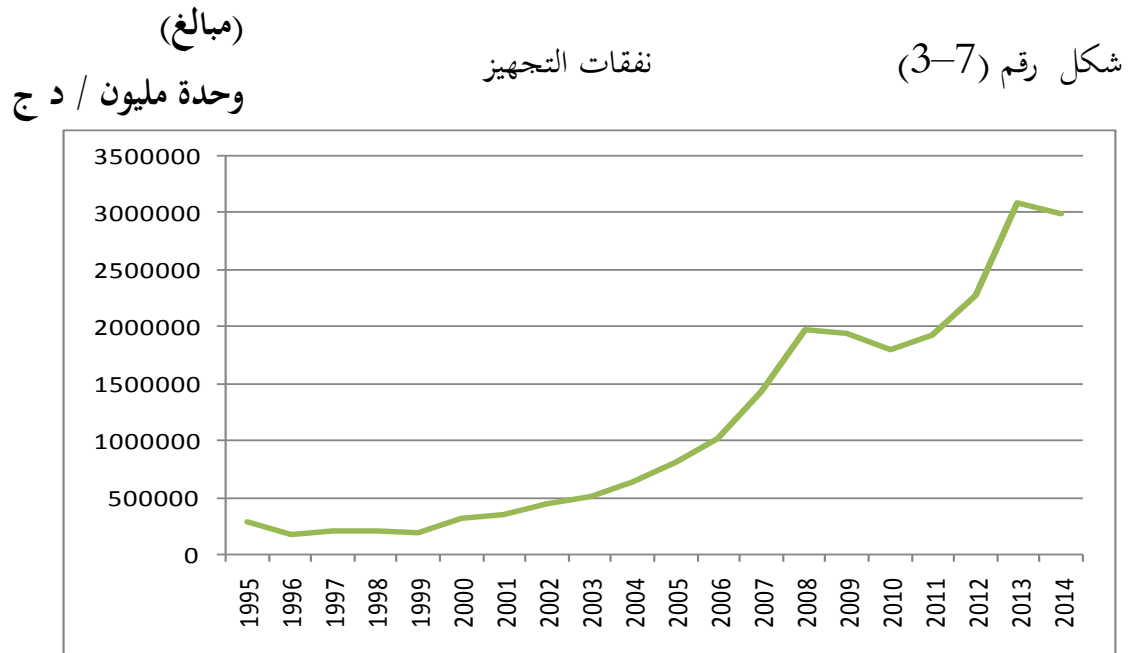


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

من خلال قراءتنا لمنحى نفقات التسيير لفترة الدراسة (1995-2014) نلاحظ أن أدنى قيمة كانت سنة 2003 بنسبة 98%- و أن نفقات التسيير عرفت تغيرات ملحوظة حيث أنه من سنة 1995 إلى غاية 2002 شهدت نفقات التسيير تزايد متباطئ بمعدل 0.146 لتعرف بعد ذلك تزايدا كبيرا من سنة 2004 حتى سنة 2010 بمعدل 3.397 وتزايدا مستمرا سنة 2011 لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2014 بمعدل 0.312 و هي نسبة متوسطة لمقارنة مع سنة 1995 و سنة 2010 وأن نسبة مجموع نفقات التسيير إلى الإيرادات العمومية تقدر بنسبة 86 % بالمقارنة بنسبة مجموع نفقات التجهيز إلى الإيرادات العمومية والتي تقدر بنسبة 47 % .

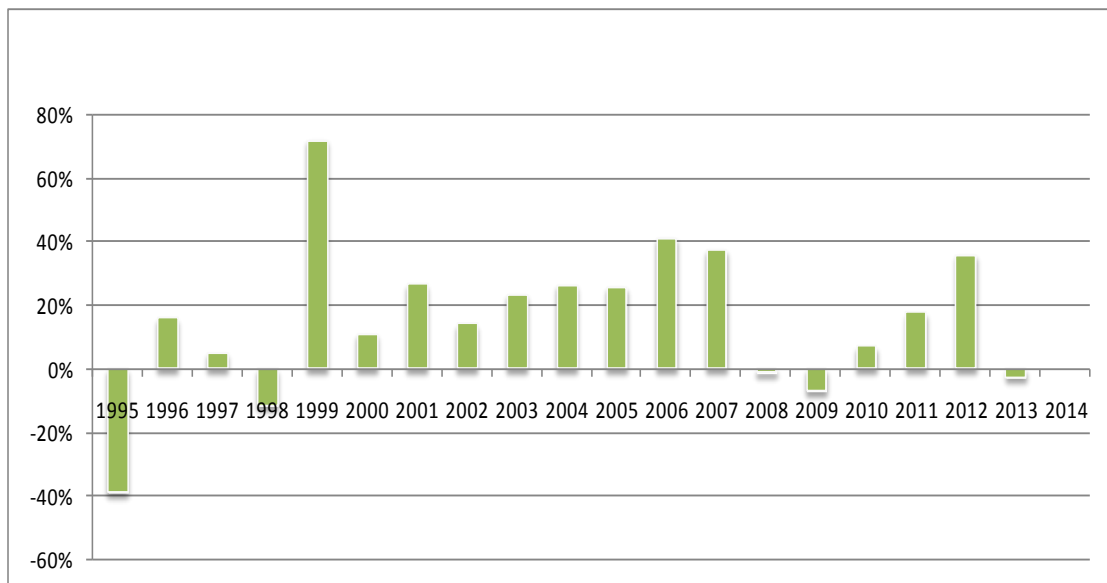
2-نفقات التجهيز:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

شكل رقم (3-8) تطور نفقات التجهيز نسبة %



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

شهدت نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة (1995-2014) تطورا معتبرا حيث سجلت أدنى قيمة لها ب 285923 مليون دينار جزائري خلال سنة 1995 و يظهر لنا من خلال المنحى أن نفقات التجهيز عرفت تذبذبات مختلفة نظرا للأوضاع الاقتصادية و تأثيراتها الإيجابية و السلبية، حيث شهدت نفقات التجهيز تزايدا معتبرا من سنة 1995 إلى غاية 2007 بمعدل 0.162 أي بنسبة 16% لتشهد بعد ذلك تناقصا حادا من سنة 2008 حتى سنة 2010 بمعدل 0.096 أي بنسبة 10% و هذا راجع لمخلفات الإقتصادية التي أثرت سلبا على حصيلة الإيرادات العمومية لتبلغ بعد ذلك أقصى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 36% لتتخفف من جديد سنة 2014 و أن نسبة نفقات التجهيز إل الإيرادات العمومية تقدر بنسبة 47% .

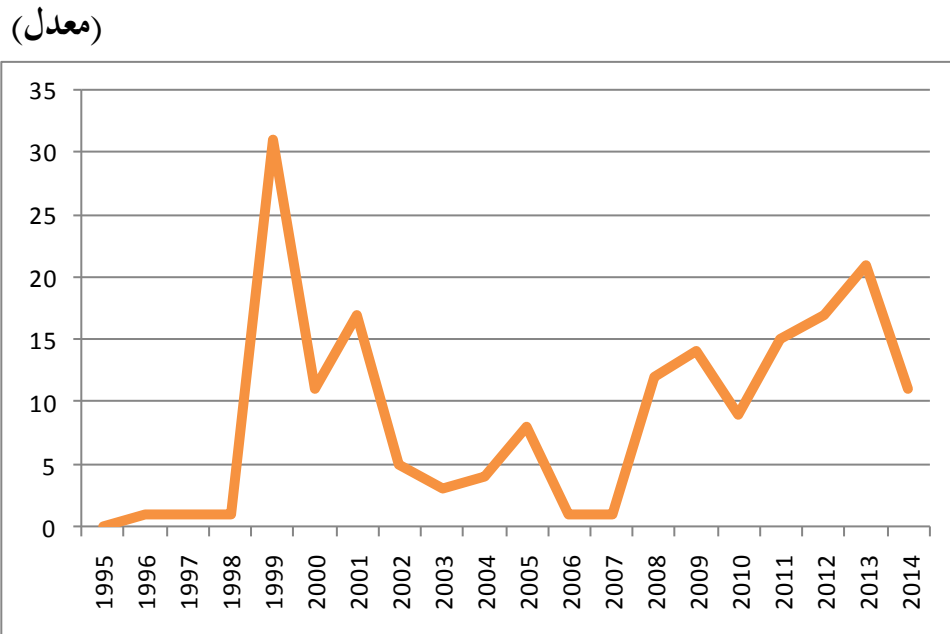
المطلب الثالث: التحفيز الإنفاقية .

يتميز النظام الجبائي الجزائري بتنوع مكوناته و تعددها مما جعل الجزائر تحاول وضع حوافز و مزايا في إطار سياسة الإنفاق الجبائي لكل نوع حسب أهميته في حصيللة الإيرادات و هذا ما سوف نوضحه في من خلال تحليل ما يلي

- 1- تكلفة الإعفاء الضريبي
- 2- الإعفاءات و التحفيز المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات IBS .
- 3- الإعفاءات و التحفيز المتعلقة بالضريبة على النشاط المهني TAP.

1- تطور تكلفة الإعفاء الضريبي :

شكل رقم (9-3) تطور تكلفة الإعفاء الضريبي

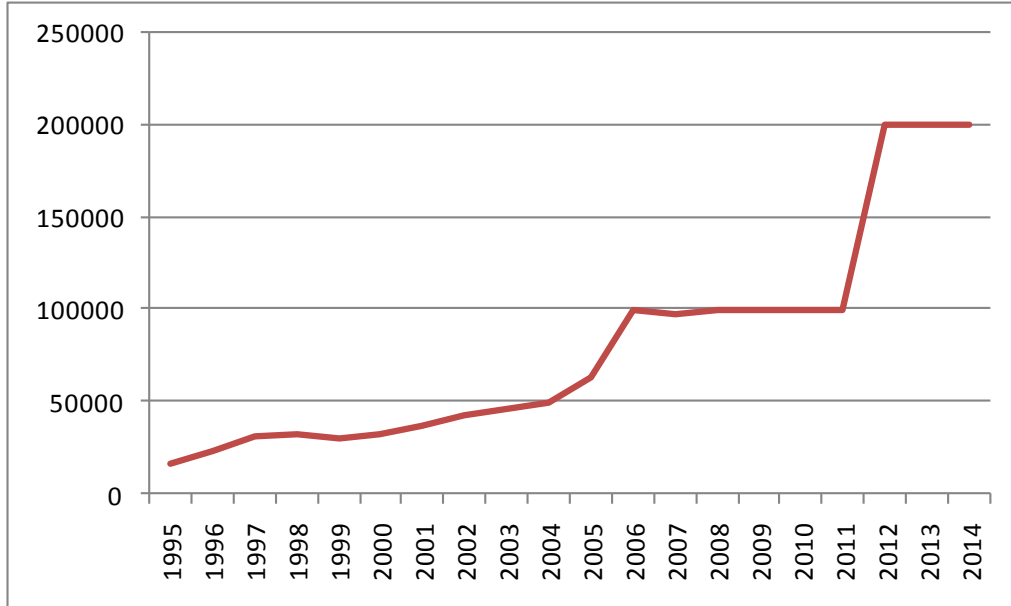


المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الشكل الذي يمثل منحى تطور منحى تطور الإعفاء الضريبي خلال فترة الدراسة (1995-2014) أن أدنى قيمة سجلت بـ 151 مليون دج سنة 1995 بنسبة 01% في حين بلغت أقصى قيمة سنة 1999 بـ 19647 مليون دج أي بنسبة 31% كما يظهر من خلال المنحنى وجود تذبذبات بنسب متفاوتة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010 بالنسب (11%، 17%، 5%، 3%، 4%، 8%، 1%، 12%، 14%، 9% على التوالي، لتبدأ بعدها تكلفة الإعفاء الضريبي بالارتفاع من جديد ولكن بنسب أقل مقارنة بسنة 1998.

2- تطور حصيلة IBS :

شكل رقم (10-3) تطور حصيلة IBS (مبالغ) وحدة مليون / د ج



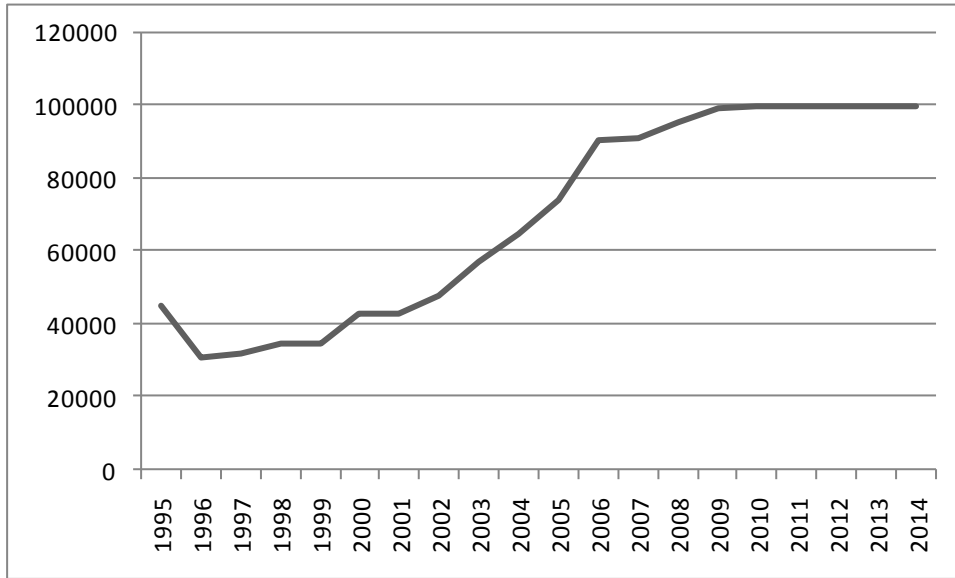
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011) - www.ons.dz (2011-2014) www.mf.dz

من خلال قراءتنا لمنحنى تطور حصيلة IBS خلال فترة الدراسة (1995-2014) نلاحظ أن هذه الحصيلة في تطور متزايدا، حيث سجلت أدنى قيمة بـ 16290 مليون دج سنة 1995، وخلال السنوات (2005-2010-2011) سجلت الحصيلة الجبائية الإجمالية ما قيمته (137650 - 142580 - 146370 مليون دج) على التوالي نظرا لزيادة المشاريع الاستثمارية المستحدثة بالإضافة إلى الإصلاحات الجبائية، وقد بلغت حصيلة IBS أقصى قيمة لها سنة 2013 بـ 158920 مليون دج، لتتخفص بتغير قليل سنة 2014 وبمقارنة مجموع حصيلة IBS إلى مجموع الحصيلة الجبائية فإنها تمثل نسبة 2 % .

3-تطور حصيلة TAP

شكل رقم (3-11)

تطور حصيلة TAP (مبالغ)
وحدة مليون / د ج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011) - www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

من خلال قراءتنا للمنحنى الذي يمثل حصيلة الرسم على النشاط المهني خلال فترة الدراسة (1995-2014) نلاحظ أن ادني قيمة كانت سنة 1996 بقيمة بلغت 30946 مليون دج ، لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الممتدة من 2011 حتى 2013 مقارنة بالسنوات 1995 الى 2005 نظرا لتحسن الوضع الاقتصادي كظهور تنوع الاستثمارات ، وأن أقصى قيمة كانت سنة 2013 بـ 112487 مليون دج لتبدأ بالانخفاض سنة 2014 بوتيرة ضعيفة وبمقارنة مجموع حصيلة تكلفة الإعفاء الضريبي إلى مجموع حصيلة الرسم على النشاط المهني فإن مجموع نسبة تكلفة الإعفاء الضريبي اقل من حصيلة الرسم على النشاط المهني بنسبته 57 % .

المبحث الثاني: النفقات العمومية و مؤشرات النشاط الاقتصادي.

تشكل النفقات العمومية آثارا بليغة على مؤشرات الاقتصاد الكلي و تختلف درجة الاستجابة من مؤشر إلى آخر وهو ما يعبر عنه بآثار مضاعف الإنفاق وهو ما سنتطرق إليه من خلال استقراء آثار الإنفاق بمختلف أنواعه الجبائي والعادي.

- 1- المؤسسات الاقتصادية (العمومية و الخاصة).
- 2- العمالة في المؤسسات الاقتصادية (العمومية و الخاصة)
- 3- مؤشر النمو الناتج المحلي الخام (PIB) .

(

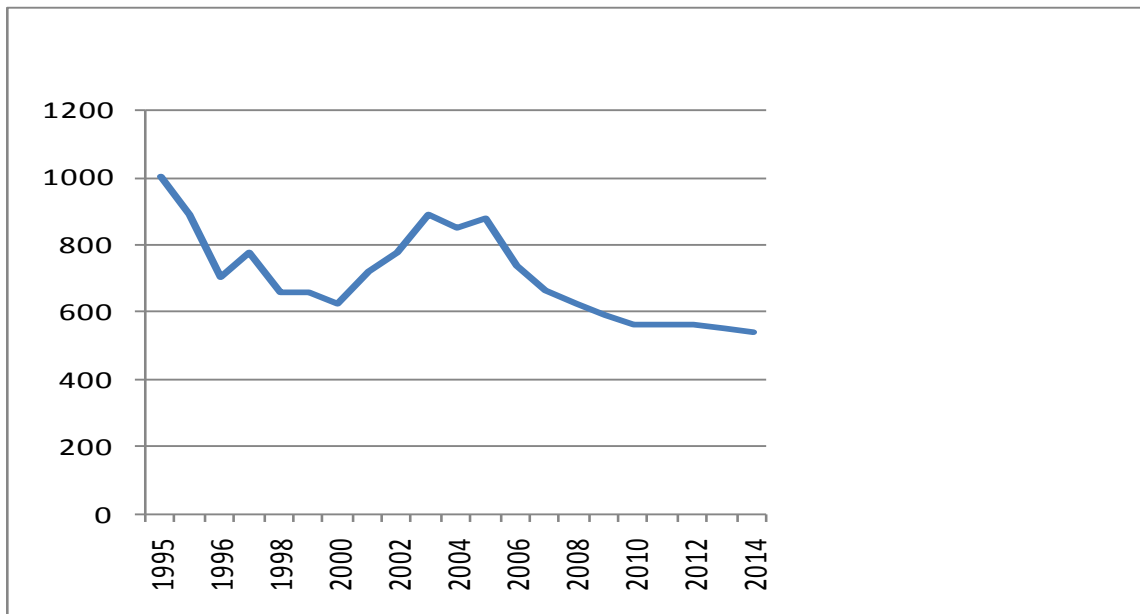
المطلب الأول: المؤسسات الاقتصادية (العمومية و الخاصة)

تعتبر المؤسسات العمومية و الخاصة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يعود ذلك لمدودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة و تحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار خاصة في المؤسسات الخاصة و ما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة و إنعاش للاقتصاد و هذا ما سنوضحه كما يلي:

1-المؤسسات العمومية :

شكل رقم (12-3) تطور حجم المؤسسات العمومية

(عدد)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

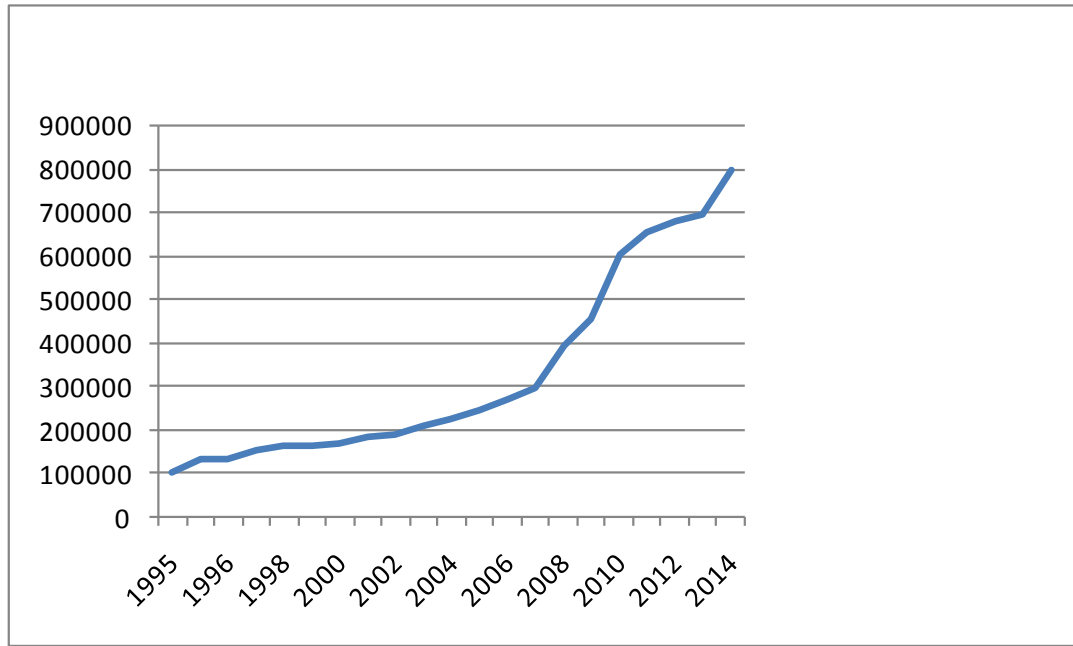
- www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

عرفت المؤسسات العمومية خلال فترة الدراسة (1995-2014) تناقصا ملحوظا حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال (1995-1999) بمعدل 0.07 - أي بنسبة (7%-) نظرا لسوء الأوضاع السياسية و الاقتصادية لتعرف بعدها تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2000 - 2006) بمعدل 0.06 أي بنسبة 6% وهذا راجع لتحسن الوضع الإقتصادي للدولة و مباشرتها لمخططات التنمية ، ثم عرفت تراجعا بمعدل - 6% خلال السنوات (2007-2014) نظرا لتغير السياسات الإقتصادية كخصخصة المؤسسات العمومية وزيادة نسبة المستثمرين الأجانب في القطاع الخاص وكذا التأثر بالأزمات الاقتصادية خاصة سنة 2008 و 2010 .

2- المؤسسات الخاصة:

شكل رقم (3-13) تطور حجم المؤسسات الخاصة

(عدد)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

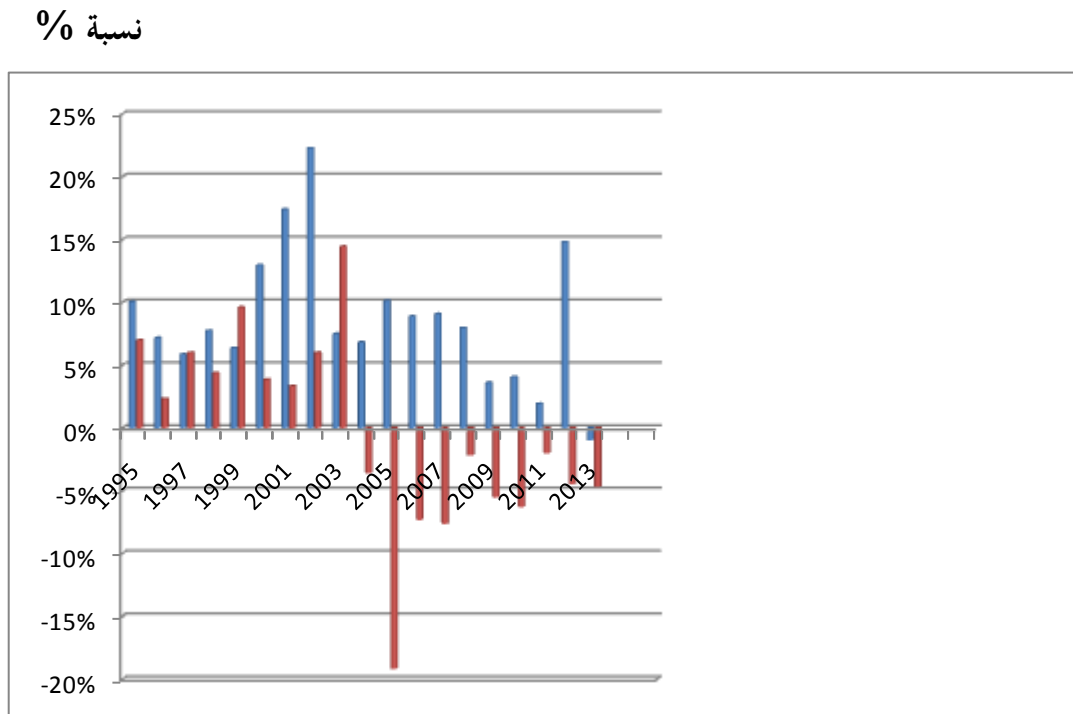
- www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

شهدت المؤسسات الخاصة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة 1995-2014 فكانت متناقصة جدا خلال السنوات (1995-1999) بنسبة 13 لتعرف بعدها تزايدا مستمرا بنسبة 7% للفترة الممتدة (2000-2006) لتعرف بعدها تطورا كبيرا للفترة (2007-2014) بنسبة 17% ويرجع وراء ذلك زيادة المؤسسات الخاصة إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري و الانفتاح على العالم الخارجي و تشجيع الاستثمارات وكذا إنشاء الوكالات الوطنية المتعلقة بدعم الاستثمار وتطوير.

المطلب الثاني: العمالة بالمؤسسات العمومية و الخاصة.

3- نسبة العمالة في المؤسسات العمومية والخاصة:

شكل رقم (14-3) تطور العمالة في المؤسسات العمومية والخاصة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

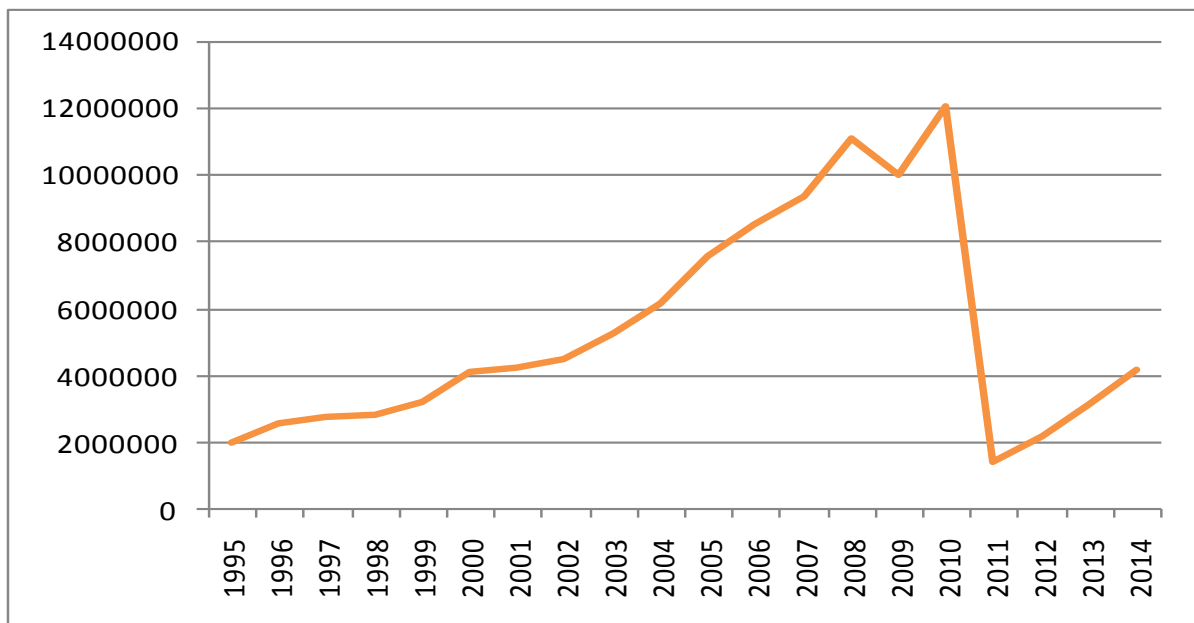
من خلال ملاحظتنا للشكل الذي يمثل نسبة العمالة في المؤسسات العمومية و الخاصة للفترة (1995 - 2014) نلاحظ أن العمالة في المؤسسات العمومية عرفت وتيرة متذبذبة خلال السنوات (1995 - 2003) بنسبة 19% في حين عرفت المؤسسات الخاصة وتيرة زيادة مستمرة بمعدل 0.128 أي بنسبة 13% لتعرف بعدها وتيرة متذبذبة بمعدل 0.083 أي بنسبة 8% ثم بلغت اقصى قيمة لها بنسبة 2% سنة 2012 لتتخف من جديد سنة 2013، في حين عرفت نسبة العمالة في المؤسسات العمومية خلال السنوات الأخيرة تراجعاً كبيراً بنسبة 7%.

المطلب الثالث: مؤشر النمو الناتج المحلي الخام.PIB.

يعتبر الناتج المحلي الخام مؤشر اقتصادي فعال لتحديد درجة اقتصاد أي بلد نظرا لما يحققه من قيم مضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية للبلد خلال سنة من مجموع قيم المواد والخدمات المختلفة و هذا ما سنتقدم به من خلال تحليل مؤشر النمو PIB.

1-الناتج المحلي الخام:

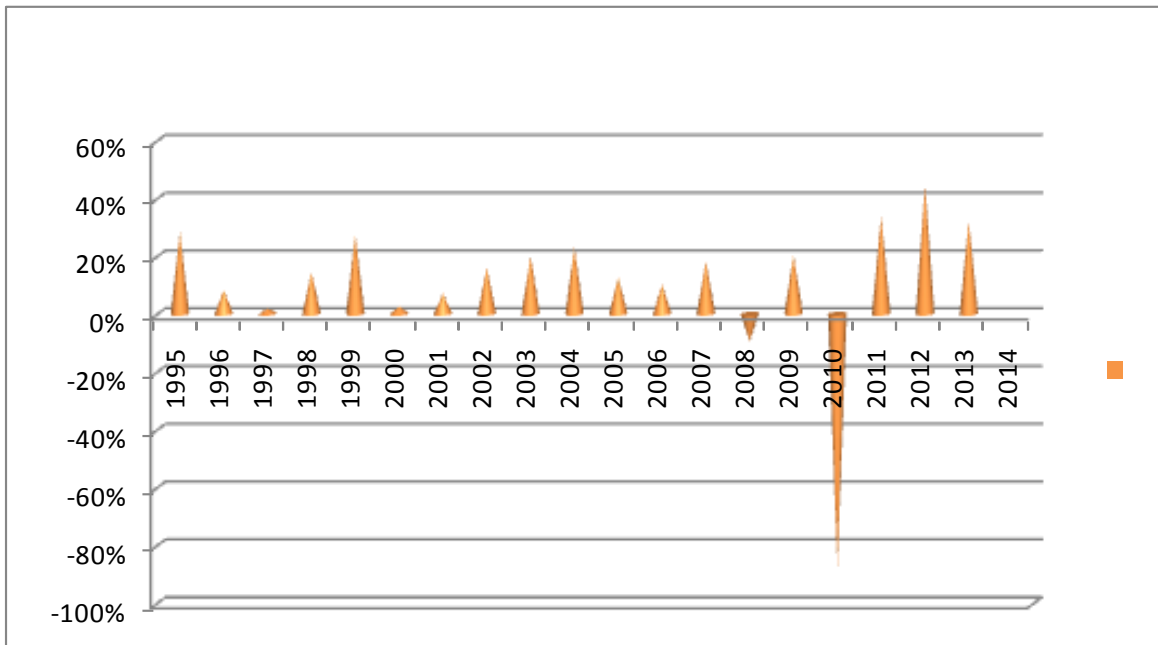
شكل رقم (3-15) الناتج المحلي الخام (مبالغ) وحدة مليون / د ج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

شكل رقم (3-16) تطور الناتج المحلي الخام نسبة %



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-

2011) www.ons.dz (2011-2014) www.mf.dz

من خلال قراءتنا لمنحنى مؤشر النمو PIB للفترة (1995-2014) نستنتج أن الناتج المحلي الخام عرف نموا متباطئا للفترة (1995-1999) بمعدل 0.13 أي بنسبة 13 % نظرا لضعف الاقتصاد المحلي، وعبء تنوع صادره بالإضافة إلى نسبة الاستيراد المرتفعة، وزيادة النفقات وكذا انخفاض نسبة دخول الأفراد وارتفاع نسبة البطالة و الأسعار ليعرف بعدها تحسنا مستمرا للفترة (2000-2008) بمعدل 0.17 أي بنسبة 17 %، وهذا راجع لنجاح المخططات التنموية وتغير السياسة الاقتصادية، ليعرف بعد ذلك تراجعاً خاصة سنة 2010 بنسبة 10 - وهذا راجع للتأثر بالأزمة الاقتصادية ليرتفع من جديد للفترة الأخيرة من (2012-2014) بمعدل 0.37 أي بنسبة 37 %

المبحث الثالث: أثر النفقات العمومية على الميزانية العامة.

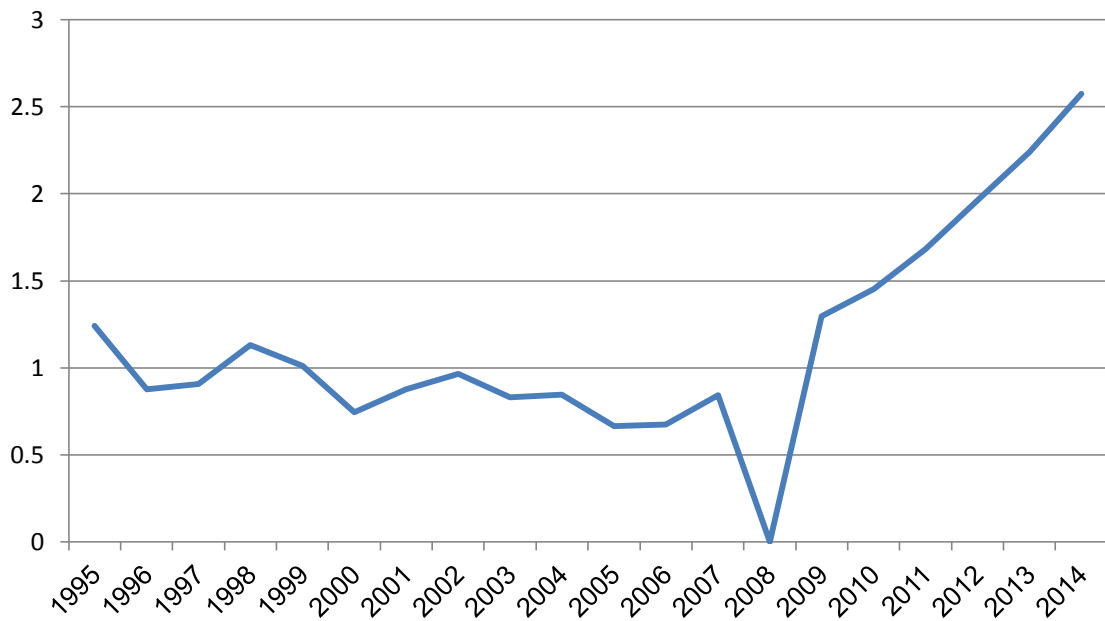
تشكل النفقات العمومية آثارا بليغة على مكونات الميزانية العامة و تختلف درجة الأثر من مكون لآخر من الجانب التمويلي و هو ما نستعرضه من خلال تحليل آثار النفقات العمومية و كذا نفقات التسيير و التجهيز على الإيرادات (العامة- العادية - السيادية).

المطلب الأول: أثر النفقات على الإيرادات.

تغطي الإيرادات جزء معتبر من النفقات العمومية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال أثر النفقات العمومية على الإيرادات من خلال ما يلي:

أولا: أثر النفقات العمومية على الإيرادات العمومية.

شكل رقم (3-17) النفقات العمومية على الإيرادات العمومية (معدل)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

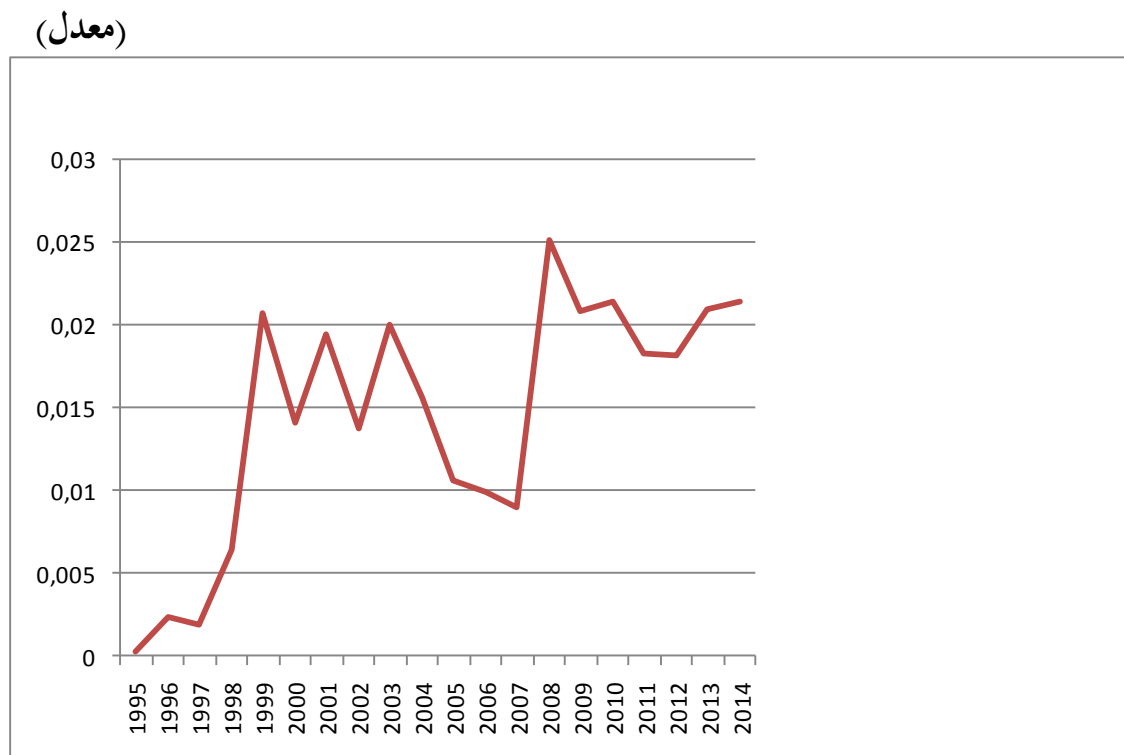
- www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

عرفت حصيلة تسيير النفقات العمومية إلى الإيرادات العمومية وتيرة متذبذبة خلال فترة الدراسة (1995-2014) حيث لوحظت بالتناقص و شبه الاستقرار في الحصيلة التمويلية خلال الفترة الممتدة (1995-2007) بنسبة تغطية 89 % وهذا ما يعني أن النفقات العمومية تُموَّل بنسبة كبيرة من الإيرادات العمومية وبلغت أقص نسبة للتغطية سنة 2014 بما يعادل نسبة 257 % في حين أن نسبة التغطية ما قبل المحطات التنموية كانت بمعدل 98.61 % وهي نسبة معتبرة جدا مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المزرية ومن جهة أخرى بلغت معدل التغطية خلال المخطط الأول 98.68 % وهي تماثل حصيلة التغطية مثل المخطط الأول ، وبلغت معدل حصيلة تغطية للمخطط الثاني 85.14 % وهذا ما يدل على تناقص اعتماد تمويل النفقات العمومية على الإيرادات العمومية بنسبة 13 % مقارنة بالمخطط الأول ، أما عن حصيلة التغطية للمخطط الثالث فقد بلغت 198.27 % وهو ما يثبت أن النفقات العمومية فقد مولت ما يقارب مرتين أي أن للإنفاق العمومي أثر على حصيلة الإيرادات العامة ، وهذا من خلال البرامج التنموية التي كانت لها صدى في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بدورها ساهمت في تعزيز حصيلة الإيرادات العمومية وهذه الأخيرة ساهمت في زيادة قدرة الدولة على الأنفاق.

ثانيا: أثر الإنفاقات الجبائية على الإيرادات العمومية.

1-تكلفة الإعفاء الضريبي إلى الإيرادات العمومية

شكل رقم (18-3) تكلفة الإعفاء الضريبي إلى الإيرادات العمومية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

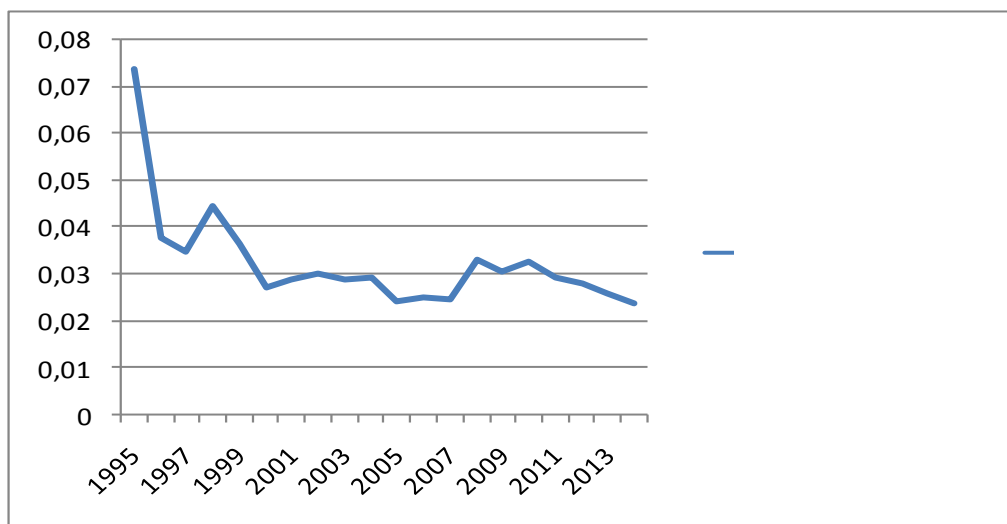
- www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

عرفت تكلفة الإعفاء الضريبي إلى الإيرادات العمومية خلال فترة الدراسة (1995-2014) وتيرة متذبذبة فكانت متناقصة خلال الفترة (1996-1997) بمعدل 0.001 ثم بمعدل 0.006 سنة 1998 مما يدل على زيادة الحصيلة الجبائية لهذه السنة لتعرف بعد ذلك اضطراب ملحوظ خلال السنوات (1999-2006) بمعدل (0.020-0.014-0.019-0.013-0.020) سنة (0.015-0.010-0.09) على التوالي لتعرف بعد ذلك تزايدا ملحوظا بمعدل 0.025 سنة 2008 نظرا لتغير النظام الجبائي وتنويعه لتتخفف بعد ذلك بمعدل 0.020 نظرا للتأثر بالأزمة الاقتصادية لتعرف بعد ذلك تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من 2012-2014 بمعدل 0.060 أي بنسبة 6% وبالتالي نستخلص أن تكلفة الإعفاء الضريبي تساهم بنسبة قليلة 2% في زيادة الإيرادات العمومية.

2-تطور حصيلة TAP إلى الإيرادات العمومية

شكل رقم (19-3) حصيلة TAP إلى الإيرادات العمومية

(معدل)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

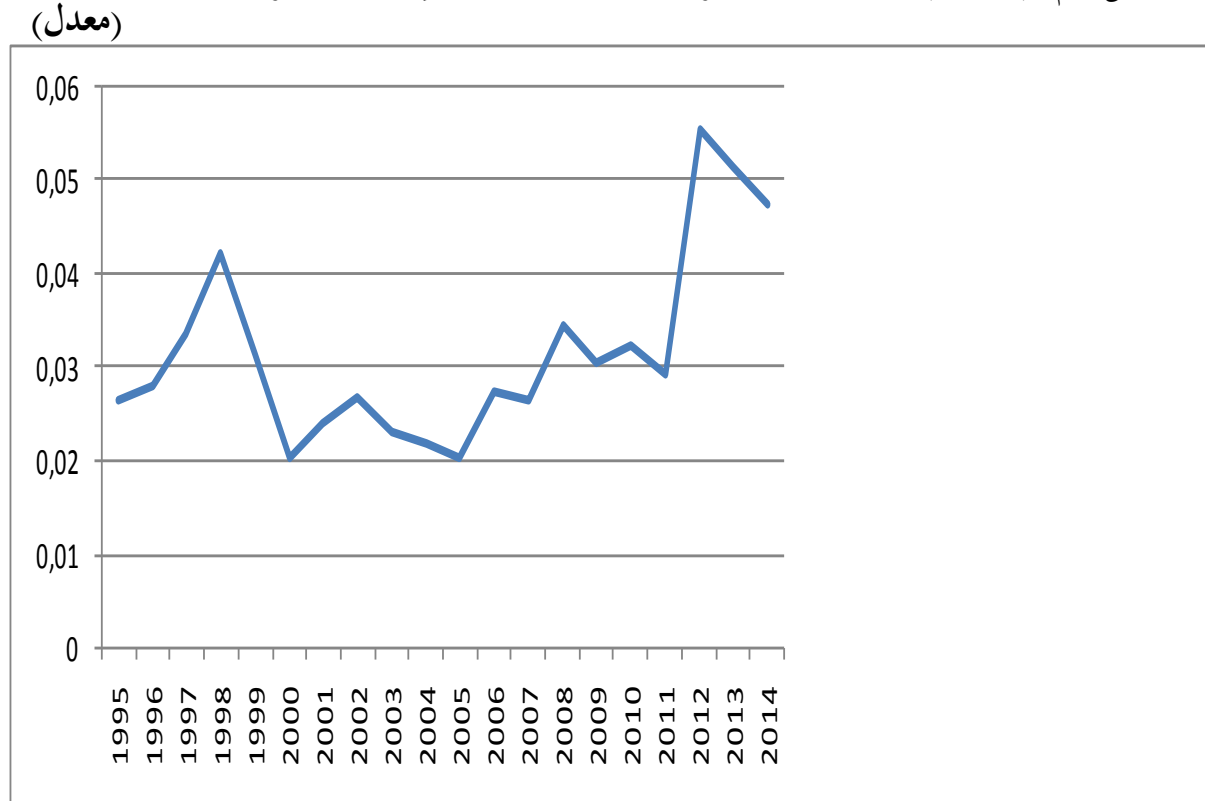
- www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

نلاحظ من خلال منحنى تطور حصيلة TAP الرسم على النشاط المهني إلى الإيرادات العمومية أنها عرفت حصيلة TAP تناقصا مستمر خلال فترة الدراسة (1995-2014) حيث سجلت أعلى نسبة بـ 7% سنة 1995 ثم تناقصا بنسبة 4% من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 لتعرف بذلك استقرارا بنسبة 3% من سنة 2000 إلى سنة 2005 نظرا للتحسن الوضع الاقتصادي و تقليص نسبة الضريبة المفروضة على حصيلة TAP كما شهدت تناقصا بنسبة 11% خلال السنوات (2006-2007) نظرا لزيادة أنظمة الجبائية وتنويعها لترتفع من جديد من سنة 2010 إلى سنة 2014 بنسبة 3% وما نستخلصه أن نسبة مساهمة حصيلة مجموع TAP إلى حصيلة الإيرادات العمومية خلال سنوات الدراسة (1995-2014) تمثل نسبة 3%.

3-تطور حصيلة IBS إلى الإيرادات العمومية :

تطور حصيلة IBS إلى الإيرادات العمومية

شكل رقم (20-3)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

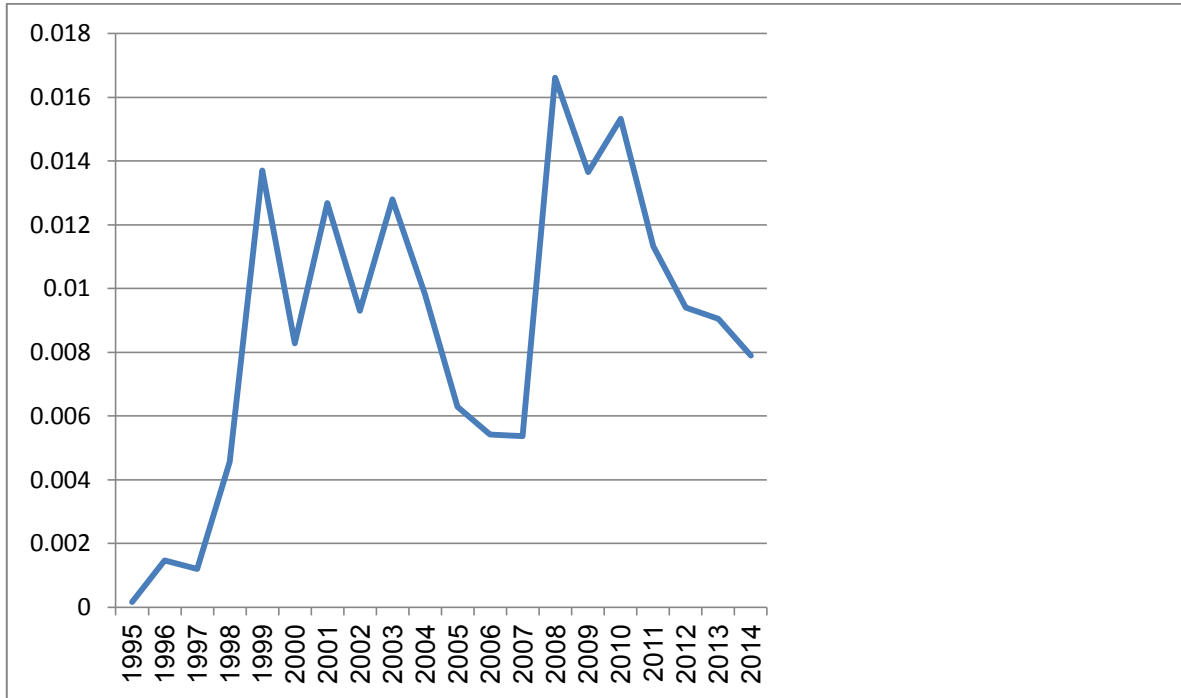
- www.mf.dz (2011-2014) - www.ons.dz

لقد شهدت حصيلة IBS إلى الإيرادات العمومية خلال فترة الدراسة (1995-2014) وتيرة متذبذبة وخلال الفترة الممتدة من (1995-1999) شهدت تزايدا ثم تناقصا بنسبة 3 %، 4 % على التوالي نظرا لسوء للأوضاع السياسية ونقص الشركات و الاستثمارات لتعرف انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة بـ 2 % خلال السنوات 2000-2005 ثم عرفت تحسنا ملحوا مقارنة بالفترة السابقة خلال السنوات (2006-2010) بنسبة 3% لتشهد بعد ذلك أقصى قيمة لها بنسبة 5 % خلال السنوات (2011-2013) نظرا لتحسن الأوضاع كالاقتصادية وتحفيز الإستثمارات و تسهيل وتنويع الإعفاءات المتعلقة بالشركات، ومن خلال قراءتنا لحصيلة الضرائب على أرباح الشركات إلى الإيرادات العمومية نستخلص أنها تساهم بنسبة ضئيلة في زيادة الإيرادات العامة والمقدرة بـ 3 %.

ثالثا : أثر الإنفاقات الجبائية على الحصيلة الجبائية.

1-تكلفة الإعفاء الضريبي إلى الحصيلة الجبائية.

شكل رقم (21-3) تكلفة الإعفاء الضريبي إلى الحصيلة الجبائية (معدل)



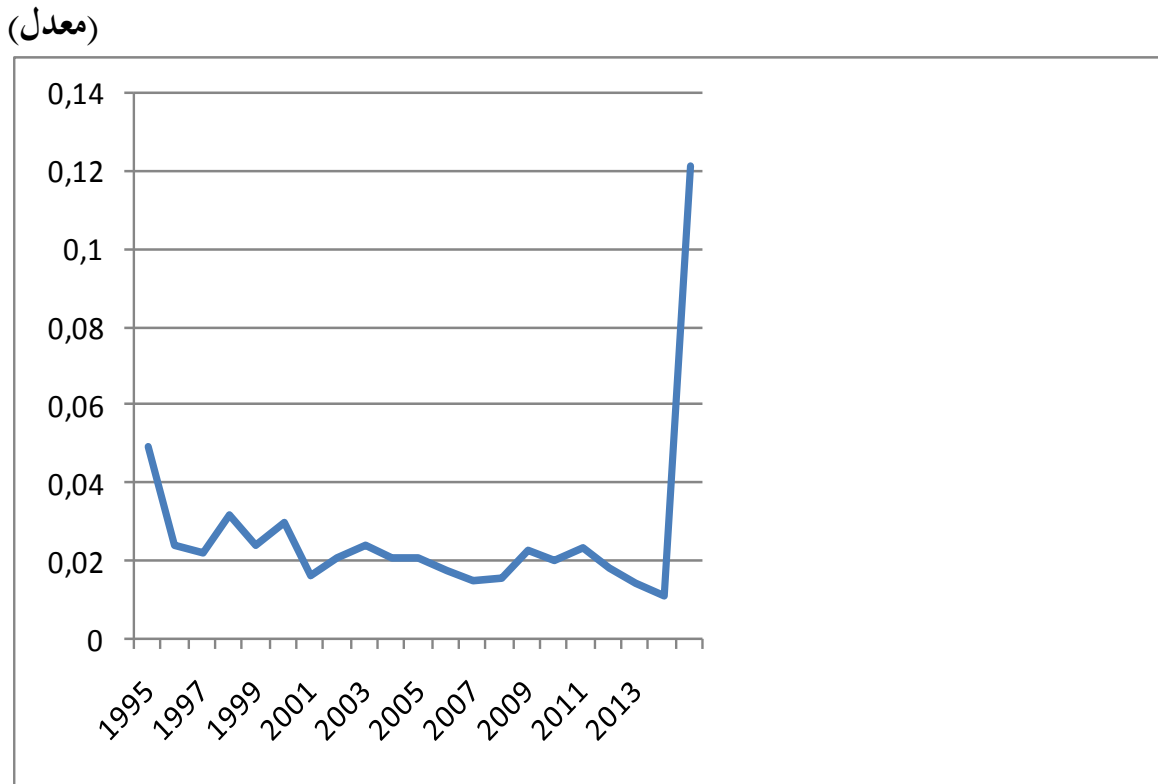
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

عرفت حصيلة تكلفة الإعفاء الضريبي إلى الحصيلة الجبائية وخلال فترة الدراسة (1995-2014) وتيرة متذبذبة فقد شهدت تمويل تكلفة الإعفاء الضريبي للحصيلة الجبائية نسبة ضئيلة جدا خلال الفترة (1995-1996) بمجموع معدل 0.001 لتعرف بعد ذلك تزايدا وتناقصا بالتناوب خلال الفترة الأولى الممتدة (1997 إلى غاية 2005) و الفترة الثانية من (2006 إلى غاية 2010) فنسبة الزيادة للفترة الأولى كانت بمعدل 6% أما نسبة التراجع لنفس الفترة كانت بنسبة 3% أما فيما يخص الفترة الثانية فكانت نسبة الزيادة بها 2% في حين قدرت نسبة التراجع لنفس الفترة بـ 3% لتعرف بعد ذلك للفترة (2011 إلى غاية 2013) بنسبة 3%.

2- حصة TAP إلى الحصة الجبائية.

شكل رقم (22-3) حصة TAP إلى الحصة الجبائية



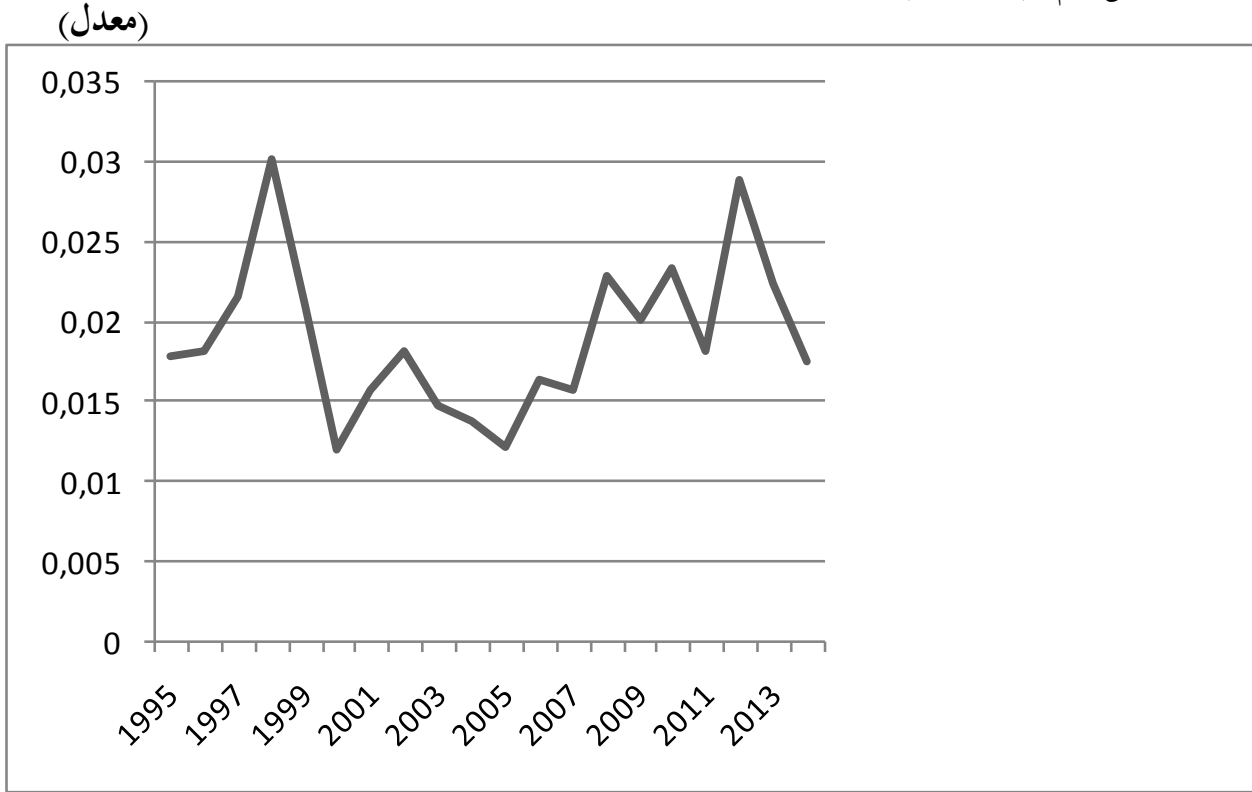
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

شهدت حصة الرسم على النشاط المهني إلى الحصة الجبائية خلال فترة الدراسة (1995-2014) تناقصا ملحوظا بوجود وتيرة متذبذبة فكانت متزايدة بمعدل 0.049 أي بنسبة 5% سنة 1995 نظرا لضعف النظام الجبائي ثم شهدت تناقصا بمعدل 0.023 أي بنسبة 2% و هذا راجع خلال الفترة 1997-2000 لتحسن الوضع الاقتصادي، لتعرف فترة استقرار بمعدل 0.018 أي بنسبة 2% خلال الفترة 2000-2010 نظرا للتأثر بالمخطط التنموي الأول و تغير النظام الجبائي وتنويعه، لتعرف بعد ذلك تزايدا نسبيا بنسبة 11% وهي أعلى نسبة مساهمة لحصة TAP إلى الحصة الجبائية و بمقارنة مجموع حصة TAP إلى الحصة الجبائية لفترة الدراسة (1995-2014) نستنتج أنها ساهمت بنسبة 12%.

3-حصيلة IBS إلى الحصيلة الجبائية .

شكل رقم (23- 3) حصيلة IBS إلى الحصيلة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

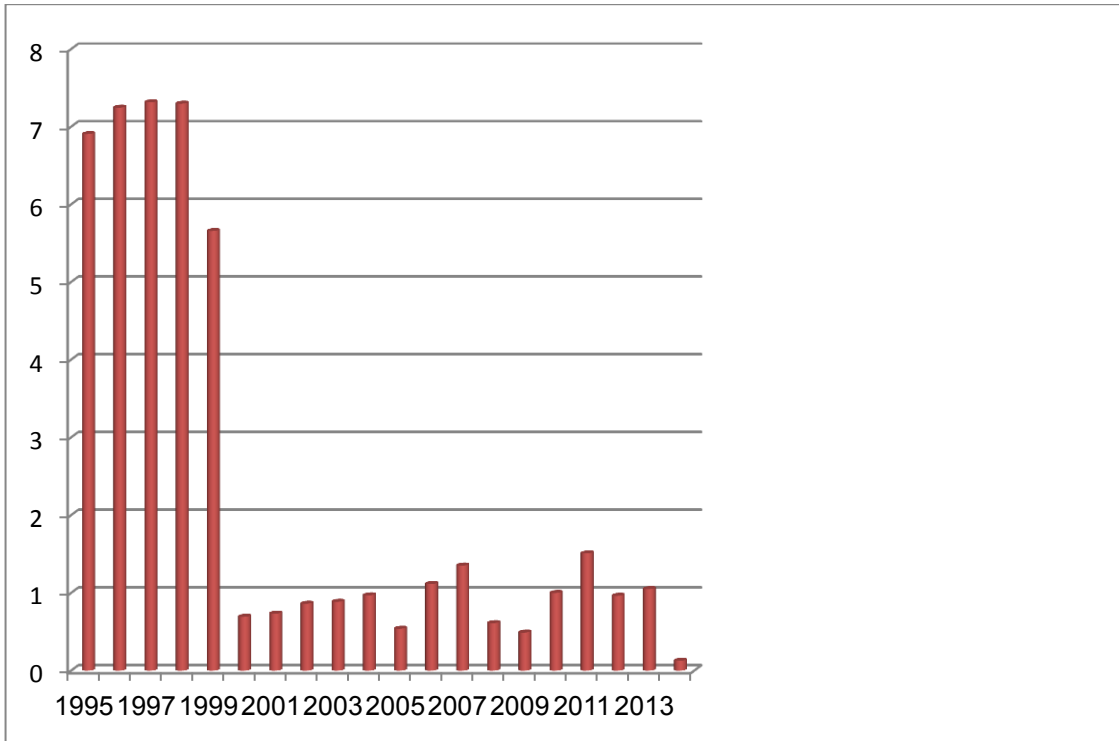
يبين لنا من خلال منحنى حصيلة IBS إلى الحصيلة الجبائية لفترة الدراسة (1995-2014) أنها حصيلة IBS شهدت وتيرة متذبذبة فكانت متزايدة خلال سنة 1998 بنسبة 3 % وتزايدت بنسبة متساوية 2% خلال السنوات (2001-2006-2009-2011-2013) كما عرفت تناقصا خلال السنوات (1997-2000-2003-2005-2008-2010) بنسبة (2 % ، 1 % ، 2 % ، 1 % ، 2 %) و نستخلص من قراءتنا للمنحنى أن حصيلة IBS إلى الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة (1995-2014) عرفت تغيرا متقاربا جدا وأن معدل حصيلة مجموع IBS إلى مجموع حصيلة IBS لفترة الدراسة بلغت معدل 2.37 مما يدل على أن نسبة مساهمة IBS ضعيفة إلى مجموع الحصيلة الجبائية .

رابعاً- أثر النفقات العمومية على الإيرادات العادية:

النفقات العمومية إلى الإيرادات العادية

شكل رقم (24-3) النفقات العمومية إلى الإيرادات العادية

(معدل)



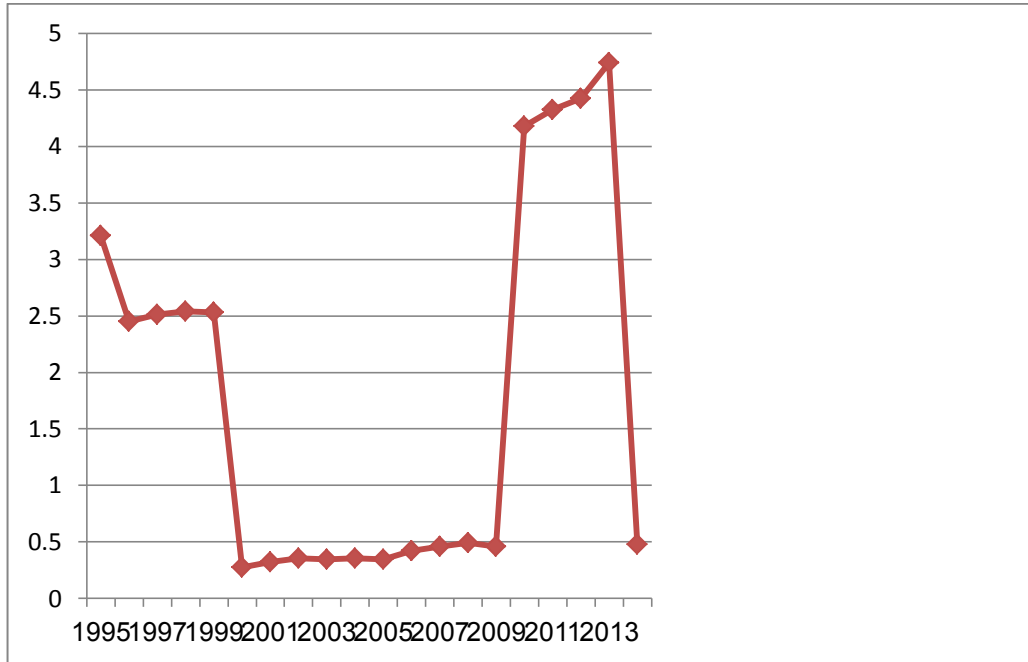
المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz (1962 - 2011) و قوانين المالية 1991 - 2000 / 2000 - 2010 / 2010 - 2011 / 2011 - 2014

عرفت حصيلة النفقات العمومية للإيرادات العادية خلال فترة الدراسة (1995-2014) وتيرة متذبذبة حيث سجلت أعلى نسبة تغطية بمعدل 6.88 للفترة (1995-1999) وهي نسبة كبيرة جدا بمقارنة نسبة تمويل النفقات العمومية للإيرادات السيادية لنفس الفترة والتي سجلت بمعدل 2.64 ثم شهدت الحصيلة تراجعاً في نسبة التمويل بمعدل 0.93 للسنوات (2000-2005) لترتفع من جديد للفترة (2006-2010) بمعدل 1.02 و بمعدل 1.17 للفترة (2011-2013) لتتخفف مرة أخرى بمعدل 0.12 لسنة 2014 وهي أدنى نسبة تمويل عرفتتها حصيلة النفقات العمومية للإيرادات العادية.

خامسا: النفقات العمومية على الإيرادات السيادية.

النفقات العمومية إلى الإيرادات السيادية

شكل رقم (25-3) النفقات العمومية إلى الإيرادات السيادية (معدل)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz (1962 - 2011) و قوانين المالية 1991 - 2000 / 2000 - 2010 / 2011 - 2014

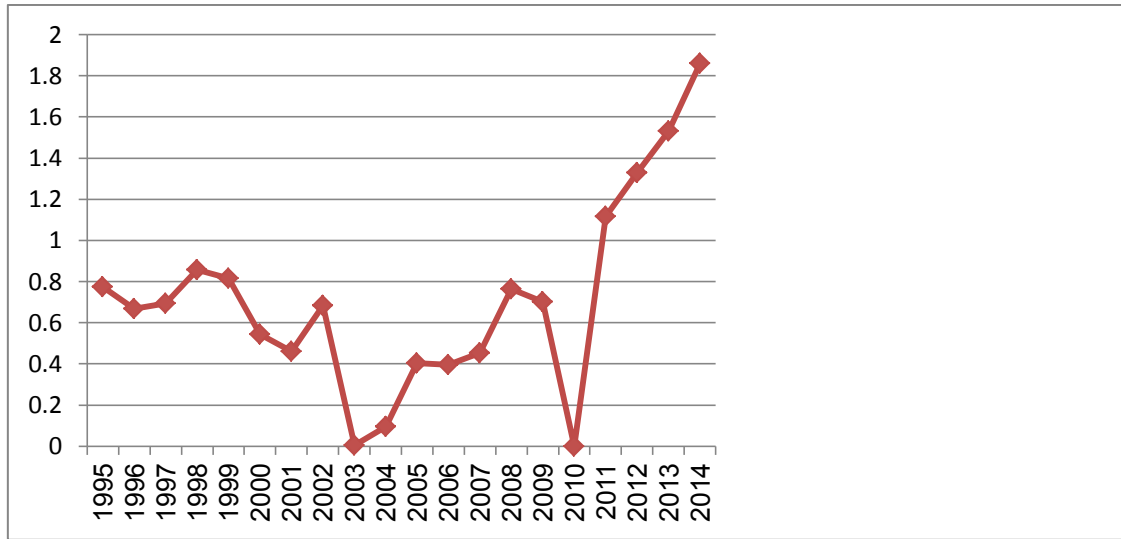
من خلال قراءتنا للرسم البياني الذي يوضح النفقات العمومية للإيرادات السيادية لفترة الدراسة (1995-2014) نلاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات السيادية للنفقات العمومية للفترة (1995 - 1999) سجلت بمعدل 2.64 وهذا راجع للوتيرة المتزايدة لنفقات العمومية من خلال تأثرها بالوضع الاقتصادي المتدهور لتلك الفترة ومع تطبيق المخطط التنموي الأول والثاني للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2010 تراجعت نسبة التغطية بمعدل 0.39 أي بنسبة 39% وهذا خلال المخطط الأول وبنسبة 127% للمخطط الثاني ويرجع ارتفاع هذه النسبة لمخلفات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 و 2010 و التي رفعت فيها الجزائر نسبة الضرائب لتحصيل الإيرادات السيادية وسجلت أقصى نسبة تغطية بمعدل 4.49 خلال السنوات (2011 إلى 2013) وهذا راجع لانتعاش الاقتصاد الجزائري لتلك الفترة أما خلال سنة 2014 تراجعت نسبة تغطية الإيرادات السيادية للنفقات العمومية بنسبة 47% .

المطلب الثاني: أثر نفقات التسيير على الإيرادات.

نفقات التسيير حصة تمويلية بالغة الأثر من الإيرادات من خلال أثر نفقات التسيير على الإيرادات وهذا ما يظهر من خلال التحليل التالي .

أولا- أثر نفقات التسيير على الإيرادات العمومية.

شكل رقم (26-3) نفقات التسيير على الإيرادات العمومية (معدل)



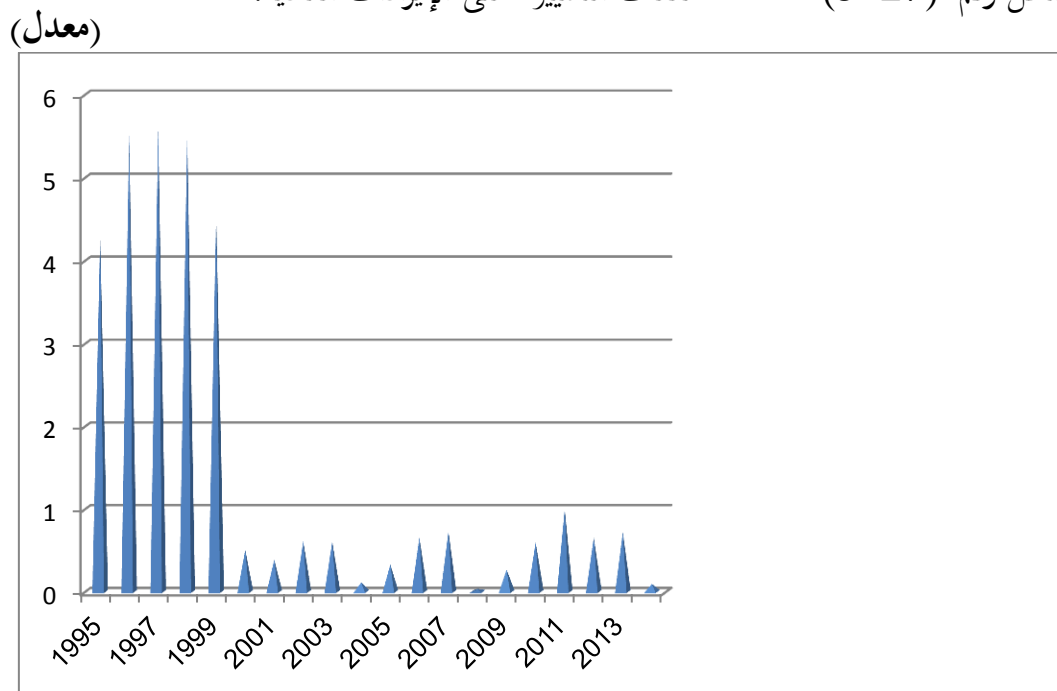
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

- www.ons.dz (2011-2014) - www.mf.dz

عرفت نفقات التسيير إلى الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة (1995-2014) وتيرة متذبذبة فتناقصت بوتيرة متقاربة خلال الفترة الممتدة من (1995-1998) بنسبة 75% لتعرف بعدها تزايدا سنة 1999 ثم لتتناقص من جديد من سنة (2000 حتى 2003) بنسبة 42% هذا ما يعني أن نفقات التسيير مولت بنسبة أقل مما كانت عليه خلال الفترة الأولى نظرا لنجاح المخطط التنموي الأول ثم عرفت تزايدا خلال الفترة (2004-2005) بنسبة 8% لتستقر خلال السنوات (2005-2007) بمعدل 0.41 لتعرف بعد ذلك تناقصا كبيرا خلال السنوات (2008-2010) بنسبة 49% ما يدل على أن الإيرادات العمومية في هذه الفترة تناقصت نظرا للأزمة المالية أما خلال الفترة (2011 إلى غاية 2014) تزايدت نسبة تغطية نفقات التسيير إلى الإيرادات العامة بت 146% وهي أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الماضية نظرا لزيادة الإيرادات العمومية بتحسين الأوضاع الاقتصادية.

ثانيا- أثر نفقات التسيير على الإيرادات العادية.

شكل رقم (27-3) نفقات التسيير على الإيرادات العادية.

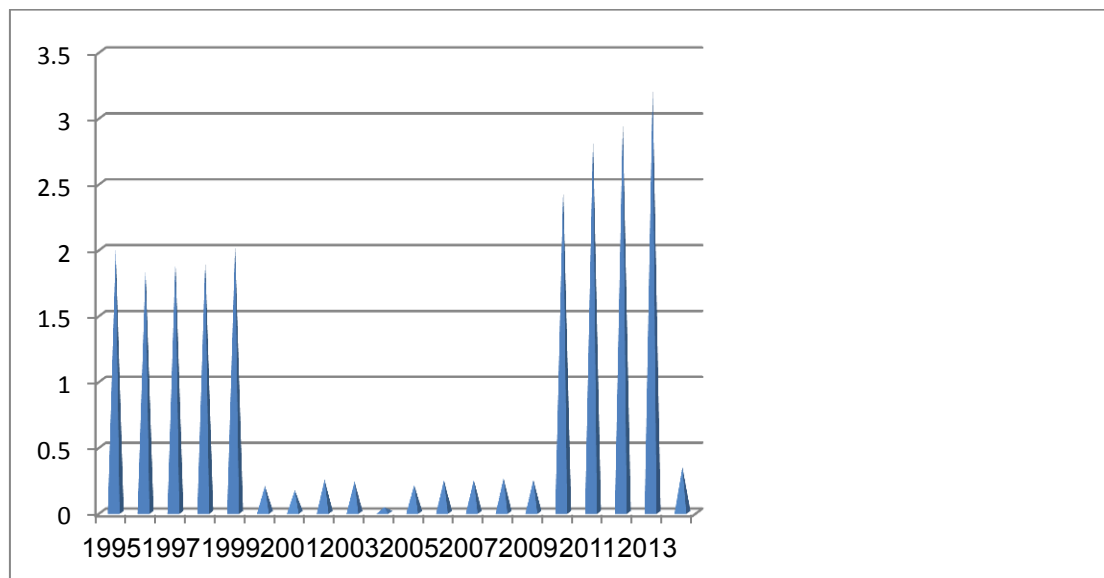


المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz (2011 - 1962) و قوانين المالية 1991 - 2000 / 2000 - 2010 / 2010 - 2011 / 2011 - 2014

من خلال استقراءنا للرسم البياني الذي يوضح نفقات التسيير الى الإيرادات العادية للفترة (1995-2014) نلاحظ أنها عرفت تناقصا ملحوظا في نسبة الإيرادات العادية لنفقات التسيير حيث سجلت خلال الفترة (1995-1999) نسبة تغطية بمعدل 5.09 وهي أعلى نسبة تغطية سجلتها نفقات التسيير الى الإيرادات العادية وسجلت تراجعا بمعدل 0.50 للفترة (2000-2005) وأدنى نسبة تغطية سجلت سنة 2004 بمعدل 0.11 ومعدل 0.03 سنة 2008 و 0.09 سنة 2014 لتتخف من جديد ولكن بنسبة مقارنة للفترة السابقة بمعدل 0.45 لترتفع من جديد خلال السنوات (2011-2013) بمعدل 0.78 وقد سجلت نسبة تغطية الإيرادات العادية لنفقات التسيير للفترة الدراسية (2014-1995) نسبة 164 %.

ثالثا- أثر نفقات التسيير على الإيرادات السيادية.

شكل رقم (28-3) نفقات التسيير على الإيرادات السيادية (معدل)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz (1962 - 2011) و قوانين المالية 1991 - 2000 / 2000 - 2010 / 2010 - 2011 / 2011 - 2014

شهدت نفقات التسيير إلى الإيرادات السيادية للفترة الدراسة (1995-2014) وتيرة متذبذبة فعرفت نسبة تمويل مستقرة بمعدل 1.95 أي بنسبة 195 % وبلغت نسبة تمويل الإيرادات السيادية لنفقات التسيير معدل 0.18 أي بنسبة 18% للفترة (2000-2004) ويعود سبب هذا التراجع الى تحسن الوضع الإقتصادي مقارنة بالفترة الأولى وأن أدنى نسبة تمويل سجلت سنة 2005 بمعدل 0.20 أي بنسبة 20% لتعرف بعد ذلك زيادة نسبة تمويل الإيرادات السيادية لنفقات التسيير بمعدل 0.70 أي بنسبة 70 % ثم شهدت خلال الفترة (2011-2013) أعلى نسبة تغطية بمعدل 3.03 لتراجع سنة 2014 بمعدل 0.34 وبمقارنة نسبة التغطية الإيرادات السيادية لنفقات التسيير بنسبة تغطية الإيرادات السيادية لنفقات التجهيز لفترة الدراسة (1995-2014) نستنتج أن نفقات التسيير تمثل بنسبة 118 % أما نفقات التجهيز تمثل بنسبة 48%.

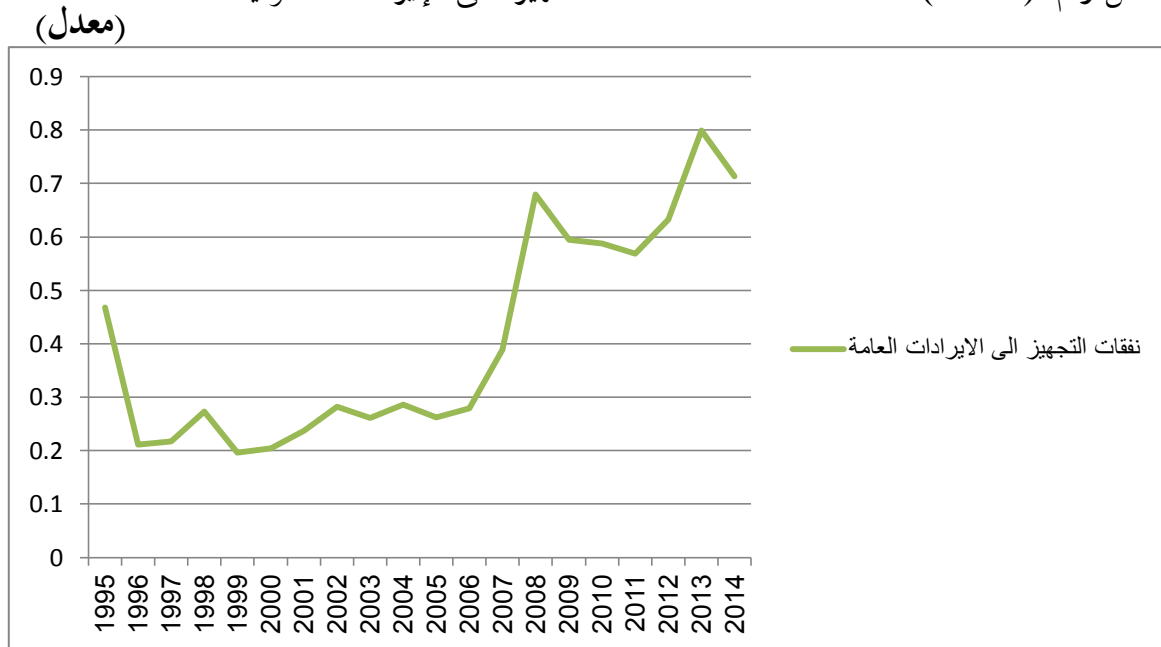
المطلب الثالث: أثر نفقات التجهيز على الإيرادات.

للنفقات التجهيز أيضا حصة تمويلية معتبرة من الإيرادات وهذا من خلال أثرها على الإيرادات كما سيظهر من خلال التحليل الموالي.

أولا: أثر نفقات التجهيز على الإيرادات العمومية.

نفقات التجهيز على الإيرادات العمومية

شكل رقم (29-3)



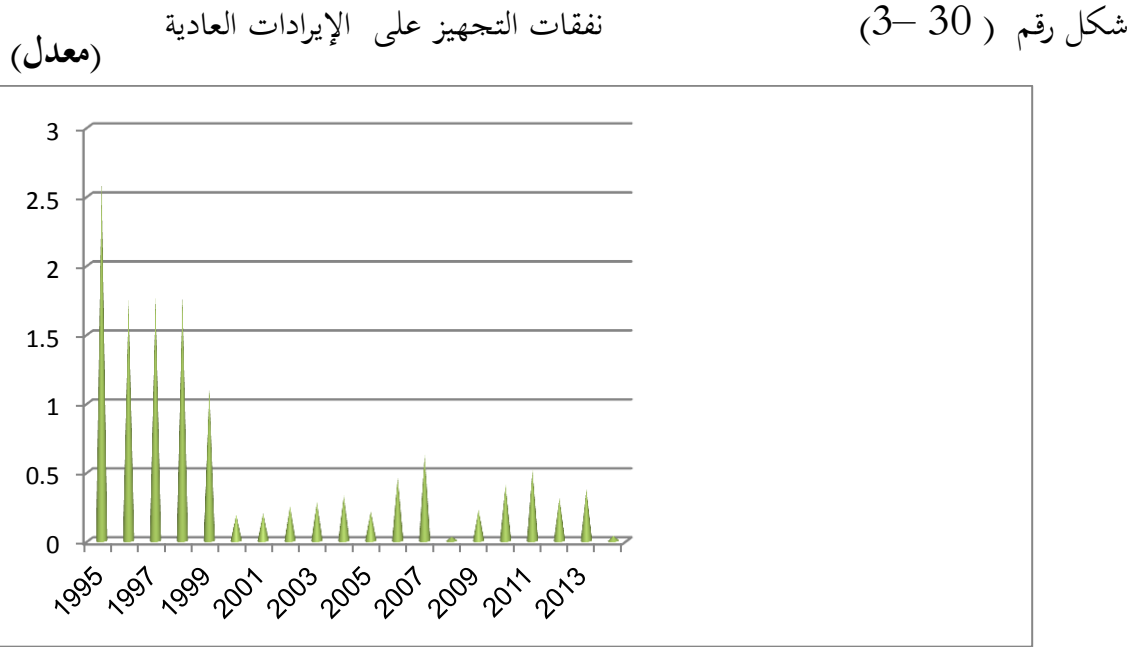
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

www.mf.dz (2011-2014) www.ons.dz

من خلال قراءتنا لمنحنى نفقات التجهيز إلى الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة (1995-2014) لاحظنا أن نفقات التجهيز عرفت تذبذبات متفاوتة فكانت متناقصة خلال السنوات (1995-1997) بنسبة 30% لتعرف بعدها استقرارا خلال السنوات (1998-2006) بمعدل 0.25 أي بنسبة 25% لتشهد بعد ذلك تزايدا كبيرا سنة 2008 بمعدل 0.67 أي بنسبة 68% مما يدل على أن نفقات التجهيز قد مولت بنسبة كبيرة من الإيرادات العمومية أما خلال السنوات 2009-2013 تراجعت بنسبة 64% أي بمعدل 0.63 مما كانت عليه سنة 2008 لترتفع من جديد سنة 2014 بمعدل 0.71 مما يعني زيادة الاعتماد على الإيرادات العمومية في تمويل نفقات التجهيز وبمقارنة تمويل نفقات التجهيز إلى الإيرادات العمومية بتمويل نفقات التسيير إلى

الإيرادات العمومية نستنتج أن نفقات التجهيز مولت بنسبة 41% خلال فترة الدراسة (1995-2014) في حين مولت نفقات التسيير بنسبة 71%.

ثانيا: أثر نفقات التجهيز على الإيرادات العادية .

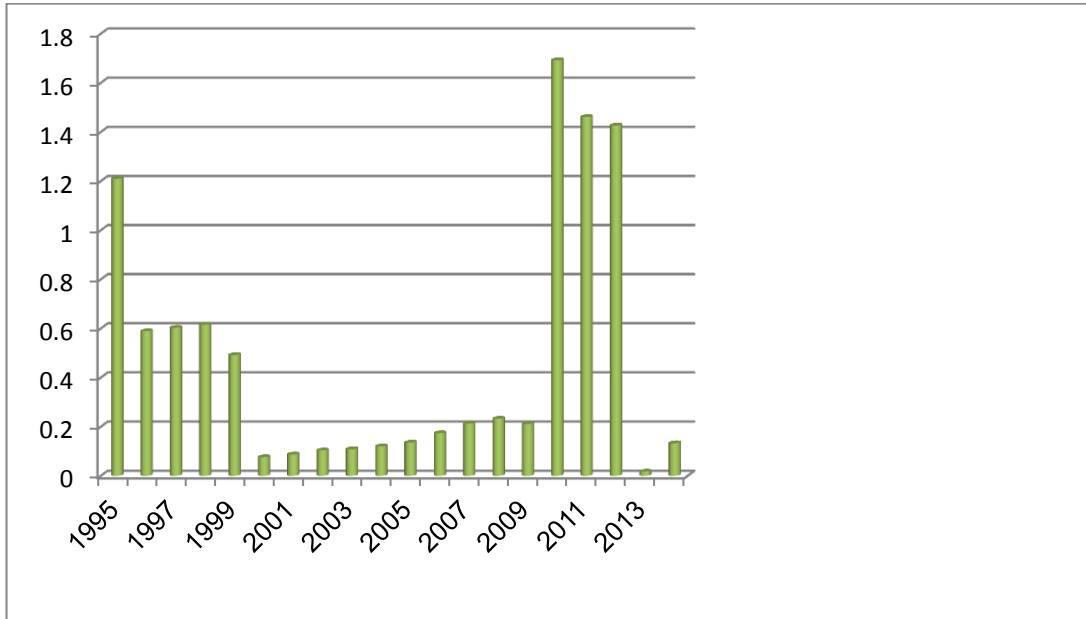


المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz (1962 - 2011) و قوانين المالية 1991 - 2000 / 2000 - 2010 / 2011 - 2014

شهدت حصيلة نفقات التجهيز للإيرادات العادية للفترة (1995-2014) تناقصا ملحوظا حيث سجلت اقصى تغطية بمعدل 1.79 أي بنسبة 17.9% وتراجع في نسبة التغطية بمعدل 0.29 أي بنسبة 29% للفترة (2000-2005) ولترتفع من جديد بمعدل 0.39 للفترة (2006-2010) وقد بلغت حصيلة التمويل أدنى قيمة لسنة 2008 بمعدل 0.02 اما فيما يخص السنوات الأيرة (2011-2014) بلغت نسبة التمويل الإيرادات العادية لنفقات التسيير بمعدل 0.40 أي نسبة 40% وقد بلغت حصيلة تغطية الإيرادات العادية لنفقات التجهيز للفترة (1995-2014) نسبة 66%.

ثالثا: أثر نفقات التجهيز على الإيرادات السيادية .

شكل رقم (31 -3) نفقات التجهيز على الإيرادات السيادية (معدل)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz (1962 - 2011) و قوانين المالية 1991 - 2000 / 2000 - 2010 / 2010 - 2011 / 2011 - 2014

عرفت نفقات التجهيز إلى الإيرادات السيادية وتيرة متذبذبة لفترة الدراسة (1995- 2014) حيث عرفت تناقصا ملحوظا في نسبة تغطية الإيرادات السيادية لنفقات التجهيز ولكن بمعدل مرتفع 0.70 أي بنسبة 70 % وهذا خلال الفترة (1995-1999) وهذا راجع للوضع الاقتصادي الحساس الذي عرفته الجزائر تلك الفترة وبعد تطبيق المخطط التنموي الأول والتغير في النظام الجبائي تراجعت نسبة تغطية بمعدل 0.12 أي بنسبة 12 % لتعرف بعد ذلك زيادة في نسبة التمويل بـ 53 % نظرا للتأثر بالأزمة الاقتصادية لسنة 2008 و 2010 وبعد تحسن الأوضاع الاقتصادية للفترة 2011-2013 بلغت نسبة تغطية الإيرادات السيادية لنفقات التجهيز بمعدل 0.97 أي نسبة 97 % لتعرف سنة 2014 تراجعا في نسبة التمويل بمعدل 0.13 أي بنسبة 13 % سنة 2014.

خلاصة الفصل:

تشكل الإيرادات بمختلف أشكالها العامة العادية والسيادية، مصدر تمويل بالغ الأهمية خاصة للنفقات العمومية بالإضافة لنفقات التسيير والتجهيز، كما تلعب التحفيزات الإنفاقية دورا معتبرا في تغطية جزء من هذه النفقات.

ونظرا لتفاقم ظاهرة ازدياد النفقات العامة واتساع دائرة الإنفاق و ما للنفقات العمومية من أثر كبير على مؤشرات النشاط الاقتصادي يتوجب على الدولة الاهتمام بضرورة تطبيق التسيير العقلاني للموارد وكذا تطبيق مبادئ فن الاقتصاد و الحديث التي تؤثر وتتناسب مع سيورة النفقات العمومية و التي من شأنها تفعيل المشاريع الاقتصادية التي تساهم في رفع وتطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه.

خاتمة

خاتمة :

للنفقات العمومية دورا فعالا في تحديد سلطة الدولة وسيطرتها على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليمها السياسي وما تشكله من آثار بليغة على الاقتصاد الكلي وعلى مكونات الميزانية وباعتبار أن موضوع النفقات أصبح من أولويات مختلف الدول ويحظى بأهمية كبيرة خاصة مع ظاهرة ازدياد النفقات العمومية في ظل التغيرات التي تشهدها الاقتصاد العالمي والتي كان على الدولة مواكبة هذه التطورات والجزائر كغيرها من الدول شهدت تغيرات جذرية لاقتصادها الوطني ومنظومتها المالية والتي تظهر في إنتاجها لسياسة الإصلاحات الاقتصادية عن طريق خلق الاستثمارات بهدف الجباية الموارد المالية بالإضافة الى دور الإصلاحات الجبائية ولكن مع وجود مجموعة من العراقيل ، فإن الاقتصاد الجزائري ما زال بعيدا عن تحقيق التنمية في جميع المجالات والتي تتطلب وتفرض ضرورة التصدي لجميع العراقيل خاصة فيما يتعلق بمنهج الإدارة في جانب الإنفاق العام الذي يتطلب استعمال آخر الطرق الحديثة في مجال تخطيط مالية الدولة بهدف زيادة الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العمومية ، واستحداثها في مشاريع أخرى من شأنها دفع وتطوير الاقتصاد الوطني

ومن هذا المنطلق فإن للنفقات العمومية أثر كبير على الميزانية العامة خاصة الى حصيله الإيرادات وكخلاصة لهذا البحث تعتبر صحة الفرضيات المقدمة سابقا .

اختيار صحة الفرضيات:

- إن بلوغ الدولة لأهدافها يعتمد بدرجة كبيرة على النفقات العمومية والتي من خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- - العلاقة الوطيدة بين كلا من النشاط المالي للدولة و الأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها
- التوجيه الجيد لسياسة الإنفاق العام يعكس مجهودات الدولة في التنسيق بين الميزانية العامة والخطة الاقتصادية

نتائج البحث:

*تحقيق أهداف الدولة وتطوير النشاط الاقتصادي يتم بنسبة كبيرة من خلال تأثير النفقات العمومية إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية راجع بالدرجة الكبيرة لظاهرة تزايد النفقات العامة والتي تعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية .

* ترشيد الأنفاق ضرورة ملحة يجب على كل دولة التقيد بها

* الإنفاق الكبير على القطاعات المحركة للنشاط الإقتصادي يساهم بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة.

آفاق البحث:

لقد تطرقنا في دراسنا إلى اثر النفقات العمومية في تمويل الميزانية، مما يعني أن باب البحث مفتوح، حيث يمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا منها :

- أثر النفقات العمومية على التنمية الاقتصادية.
- دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) من خلال النفقات العمومية والتنمية الاقتصادية.
- أهمية الإيرادات في تمويل النفقات العمومية.

قائمة المراجع و المصادر

الكتب:

- 1- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مفاهيم و تحليل إقتصادي و التطبيق.
- 2- جهاد سعيد خصاونه، علم المالية العامة و التشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010 .
- 3- حامد عبد المجيد دراز و مرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 5- حسين عواضة، المالية العامة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و الشر 1983.
- 6- خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، عمان، الطبعة الرابعة 2012 .
- 7- خطار شبلي، العلوم المالية، الموازنة، بيروت، دار النشر ، 1965 .
- 8- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الإسكندرية سنة، 2000.
- 9- عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1969.
- 10- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، 2007، دار حامد للنشر والتوزيع .
- 12- عبد الغافور إبراهيم أحمد، مبادئ الإقتصاد والمالية العامة، 2009 .
- 13- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
- 14- فتحي أحمد دياب، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة 1 ، دار رضوان للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
- 15- محززي محمد عباس، إقتصاديات المالية العام، النفقات العامة- الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية 10، 2010، الطبعة الرابعة.

16- محرزى محمد عباس، إقتصاديات المالية العام، النفقات العامة-الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية 11، 2003.

17- محمد سعيد فرهود، المبادئ المالية العامة، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1978-1979، الجزء الأول.

18- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

19- محمد صغير بعلي، ويسري أبو العلا ، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003 .

20- يلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 12، 2013.

المذكرات:

1- بن نورة بومدين، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980 – 2008، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر 2010-2011 .

2- دومي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر، فترة 1980، 2012، مذكرة ماستر سنة 2015، 2014، جامعة تيارت.

3- عشيش فتيحة، دور الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر، 2007-2014، مذكرة ليسانس سنة 2013-2014، جامعة تيارت.

4- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر(1988-2012)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015

المواقع الإلكترونية:

1- www.ONS.dz, (1962-2011).

2- www.MF.dz, (2011 – 2014).

مصادر أخرى:

1-قوانين المالية 1991 – 2000 / 2000 – 2001 / 2011 – 2014.

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة في رصد أثر النفقات العمومية في تمويل الميزانية ، الذي يعتبر من المواضيع الحساسة خاصة في الجزائر، كما جاءت هذه الدراسة توضح الأهمية الكبيرة للنفقات العمومية وعلاقتها الوطيدة بالميزانية العامة، والتي من خلالها يتم بلوغ الأهداف العامة وتطوير النشاط المالي والاقتصادي والاجتماعي لأي دولة .

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العمومي، الميزانية العمومية ، الإنفاق الجبائي،

تمويل الميزانية العمومية.

Résumé:

Cette étude a porté sur le suivi de l'impact des dépenses publiques dans le financement du budget, qui est l'une des questions sensibles, en particulier en Algérie, comme cette étude était de préciser l'importance des dépenses publiques et leur relation à fermer le budget public, à travers lequel ils sont d'atteindre les objectifs généraux et le développement de l'activité financière, économique et sociale de tout Etat.

Mots clés: dépenses publiques, le bilan, les dépenses Aljbaia, Financement du bilan